المشكلات المتعلقة بالفحص الطبي قبل الزواج في النظام السعودى والقانون المصرى

" دراسة مقارنة "

اعـــداد

على السيد حسين أبو وياب

مقدمة:

جاءت الشريعة الإسلامية تحث على الزواج والترغيب فيه، وذلك في كتاب الله وسنه نبيه، حيث جاء في كتابه عز وجل آيات عديدة، منها قوله تعالي " ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون " (١)

ومن مقاصد الشريعة الإسلامية الحفاظ على النسل وحمايته؛ من أجل تكوين مجتمع قوى البنية، خالٍ من المشاكل والأمراض، وأدى تطور المجتمع الإسلامي إلى ظهور مواضيع جديده تتطلب دراسات وحلول من جوانب عدة، خاصة الجانب القانونى والدينى والطبي، وتسارعت في المملكة العربية السعودية منذ العقد الأخير من القرن العشرين وتيرة إصدار العديد من الأنظمة، بعضها مستحدث، والبعض الآخر يحل محل أنظمة سابقة، بهدف مواكبة التطور الذي تشهده المملكة.

ونظرا لأن الفحص الطبي قبل الزواج قضية هامه داخل المجتمع السعودي وخارجه، وتكتسب أهميتها من كونها تتعلق بأمور شرعية، وصحية، واقتصادية. وبالنظر لعدد القضايا المتراكمة أمام العدالة التى تنتظر الفصل بانحلال العلاقة الزوجية بسبب العيوب والأمراض التى تحول دون تحقيق الهدف من النكاح، من المودة والإستقرار، وابتغاء الذرية، وبالنظر كذلك للإحصاءات المرعبة التى تدق ناقوس الخطر، والتى تكشف ارتفاع نسبة الأمراض داخل المجتمع السعودي والمصري.

أدخلت وزاره الصحة السعودية في عام ١٤٢٥ هـ برنامج فحص المقبلين على الزواج، بإلزام جميع السعوديين المقبلين على الزواج بإجراء الفحص الطبي قبل الزواج؛ وذلك لتجنب الأفراد والأسر الأمراض المعديه والوراثية، حيث عتبر أحد متطلبات عقد الزواج.

وفي هذا البحث نقوم بدراسة المشكلات والعوائق الاجتماعية والقانونية المتعلقة بتطبيق الفحص الطبي قبل الزواج في المملكة مقارنة بالقانون المصرى (٢)، فقد جعل القانون المصري فى تعديله الجديد الفحص الطبي للراغبيين فى الزواج شرطاً لتوثيق عقد الزواج، وذلك فى المادة الخامسة من القانون رقم (١٢٦) لسنة ٢٠٠٨ م.

تساؤلات البحث:

على الرغم من أهمية الفحص الطبي قبل الزواج، للوقاية من الأمراض المعدية والوراثية، إلا أنه توجد بعض المشكلات والصعوبات التى تواجه تطبيق هذا الفحص فى النظام السعودي والمصري.

فما هي المشكلات المتعلقة بهذا الفحص؟

وماهي الحلول المقترحة لهذه المشكلات؟

هذه الأسئلة سنحاول الإجابة عنها فى هذه الدراسة بإذن الله وتوفيقه.

الدراسات السابقة:

تناولت الكتابات السابقة موضوع الفحص الطبي من منظور شرعي، ومن هذه الأبحاث:

د-جمال مجدي الاكشة، موقف الشريعة الإسلامية من التعديل الجديد الوارد بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ مـ والخاص بإلزام الزوجين بالفحص الطبي قبل الزواج.

د-صفوان محمد عضيبان تحت عنوان الفحص الطبي قبل الزواج دراسة تشريعية قانونية، عمان الأردن لعام ٢٠١١ مـ الطبعة الثانية.

د-أسامة عمر سليمان الأشقر، تحت عنوان مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق، الأردن الطبعة الأولي ٢٠٠٠ م.

د ـ عبد الفتاح أحمد أبو كيلة، الفحص الطبي قبل الزواج في الفقه الإسلامي ، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، الطبعة الثانية ٢٠١٢ م، مجلة جامعه الملك سعود ١٤٢٥ هـ.

د.مصلح عبد الحي النجار، الفحص الطبي قبل الزواج في الفقة الإسلامي، د-على محيي الدين القرة داغي، د.على يوسف المحمدى، فقة القضايا الطبية المعاصرة، دار البشائر الإسلامية، بيروت لبنان، ط٢، ٢٠٠٦ م.

وتناولت هذه الدراسات الجانب الفقهي العلمي التشريعي.

خطة البحث:

* تتكون هذه الدراسة من خمسة مباحث رئيسية تسبقها مقدمة، وتعقبها خاتمة.

- المبحث الأول: مفهوم الفحص الطبي قبل الزواج.

- المبحث الثانى: التشريعات المتعلقه بالفحص الطبى قبل الزواج.

- المبحث الثالث: المشكلات المتعلقه بالفحص الطبى قبل الزواج.

- المطلب الأول: زواج الأقارب.
- المطلب الثانى: ثقافة المجتمع والاعتقاد الدينى الخاطئ عند بعض الاشخاص.
- المطلب الثالث: احجام الشباب وعزوفهم عن الزواج عند ظهور صفه وراثية في أحد الخاطبين.
- المطلب الرابع: وقت إجراء الفحص الطبي قبل الزواج.

- المبحث الرابع: موقف النظام السعودي والقانون المصري من الأمراض التي تظهر بالفحص الطبي قبل الزواج.

- المطلب الأول: موقف الشريعة الإسلامية من الأمراض التى تظهر بالفحص الطبي قبل الزواج.
- المطلب الثانى: موقف القانون المصري من الأمراض التى تظهر بالفحص الطبي قبل الزواج.

- المبحث الخامس: تداعيات الفحص الطبي قبل الزواج على الحياة الخاصة.

- خاتمة.

- المصادر والمراجع.

المبحث الأول

مفهوم الفحص الطبي قبل الزواج

الفحص الطبي قبل الزواج مصطلح حديث الاستعمال واهتم به العلماء والباحثون في مجال الشريعة والقانون والطب، واختلفت نظرة الباحثين في تحديد المراد بهذا المصطلح.

الفرع الأول: التعريف بالفحص الطبى قبل الزواج:

أ- الفحص لغه: هو شدة الطلب خلال كل شئ، وكشفه، يقال: فحص الطبيب أى كشفه، وحسه ليعرف مابة من علة، وفحص الكتاب: أى دقق النظر فيه٠ (٣).

ب- الطبي لغة: نسبة إلى الطب، وعلاج الجسم والنفس(٤).

فالمراد بالفحص الطبي: هو القيام بالكشف على الجسم بكل الوسائل المتاحة (من الأشعة، والكشف المختبري، والفحص الجيني ونحوها) لمعرفة ما به من مرض ٠(٥).

وعلى هذا فالفحص الطبي قبل الزواج يراد به معرفة مافى الزوجين من أمراض قد تضر بهما عند اجتماعهما، أو تؤدي إلى إنجاب أطفال بهم أمراض مستعصية أو خطيرة، ونحو ذلك.

والأمراض التى يقصد معرفة وجودها هى الأمراض المعدية الخطيرة، والأمراض الوراثية، أو الأمراض التي توثر على قدرة أحد الزوجين على ممارسة واجبه تجاه الطرف الآخر، أما غيرها من الأمراض العادية فليست مقصودة من الفحص قبل الزواج ٠(٦).

وعرفة أحد الباحثين: هو إجراء يتعرف من خلاله المتقدم على الحاله الصحية العامة للزوجين وإمكانية إنجاب أطفال أصحاء عند الولادة وأثناء النمو لاحقا، وهذا يتماشى مع الهدف الرئيسي من الزواج، وهو التوافق مع الفطرة والحصول على الاستقرار النفسي والجسدى وإنجاب أطفال أسوياء أصحاء عند الولادة وأثناء النمو.

ولا يقتصر الفحص الطبي قبل الزواج على الكشف عن الأمراض الوراثية فقط، بل يعنى بالحالة الصحية العامة، والكشف عن الأمراض المعدية والوبائية، وأمراض الكبد والجهار البولى، والمناعه لدى الأم، بالإضافة إلى تحليل لإثبات القدرة على الإنجاب، ويندرج تحت هذا الفحص تقديم نصائح صحية ونفسية واجتماعية وثقافية زوجية، وتوعية بشكل عام لتزويد المتقدمين بمبادئ صحية وأسرية مبنية عل أسس علمية سليمة٠(٧).

كما عرفة المجلس الأوروبي للإفتاء بأنه: الكشف بالوسائل المتاحة (من أشعة وتحليل وكشف جيني ونحوه) لمعرفة ما بأحد الخاطبين من أمراض معدية أو موثره في مقاصد الزواج ٠(٨).

و عرفت وزاره الصحة السعودية الفحص الطبي قبل الزواج بأنه: هو إجراء الفحص للمقبلين على الزواج لمعرفة وجود الإصابة لصفة بعض أمراض الدم الوراثية (فقر الدم المنجلي والثلاسيميا) وبعض الأمراض المعدية (الالتهاب الكبدي الفيروسي ب وج / نقص المناعة المكتسب "الإيدز ") وذلك بغرض إعطاء المشورة الطبية حول احتمالية انتقال تلك الأمراض للطرف الآخر في الزواج أو الأبناء في المستقبل وإعطاء الخيارات والبدائل أمام الخطيبين من أجل مساعدتهما على التخطيط لأسرة سليمة صحياً٠(٩)

وفى عام ١٤٢٩ تم تغير مصطلح الفحص الطبي قبل الزواج (ببرنامج الزواج الصحى) وذكرت الوزاره في التعريف: هو حالة من التوافق والانسجام بين الزوجين من النواحي الصحية والنفسية والجنسية والاجتماعية والشرعية بهدف تكوين أسرة سليمة وإنجاب أبناء أصحاء وسعداء.

ومن خلال هذه التعريفات نستطيع أن نخلص إلى تعريف جامع، وهو أن: الفحص الطبي قبل الزواج " عباره عن فحص المقبلين على الزواج في مراكز محدده لهذه الغاية للكشف عن احتمالية حملها للأمراض وراثية أو معدية أو مضره، يترتب عليها – أي الأمراض – عدم استقرار الحياة الزوجية وتقديم المشوره المناسبة لحالتيها".

هذا التعريف يتضمن:

أولا: أن محل الفحص قبل الزواج للخاطبين العازمين على الزواج.
ثانيا: وقت الفحص الطبي قبل الزواج يكون قبل عقد القران لا بعده.
ثالثا: نوعية الفحوصات التى تجرى إما سريرية بالفحص الحسي للمريض، أو بواسطة أجهزة معينة حديثة وإما مخبرية.
رابعا: الوصول إلى حياة زوجية سعيدة وأبناء أصحاء وبالتالي مجتمع سليم معافى٠(١٠).

الفرع الثانى: أنواع الفحص الطبي قبل الزواج.

يشمل الفحص الطبي قبل الزواج نوعين أساسيين، هما:

النوع الأول: الفحص الطبي الوراثي قبل الزواج.

النوع الثاني: الفحص الطبي غير الوراثي قبل الزواج.

النوع الأول: المقصود بالفحص الطبي الوراثى قبل الزواج (الفحص الجيني) قراءه محتوى المادة الوراثية في الجين، والوقوف على ماتحمله هذه المادة من تشوهات أو أمراض وراثية. (١١)

وعرفة البعض بأنه: الوسيلة التى يتم بواستطها تعرف كل من الطرفين على وجود أمراض وراثية معينة لديه، تمهيدا لإتمام الزواج، وإن وجدت فكيف يمكن علاجها؟ حتى لايولد طفل مشوه، أو مصاب بمرض وراثي خطير٠(١٢)

الفحص الطبي يكون من بعض الأمراض الوراثية التى تنتشر في المجتمع، لأنه قد ثبت طبيا أن هناك أمراضا وراثية تنتشر في المجتمع في بعض الأماكن دون غيرها، ويصعب أن يشمل الفحص الجينى جميع الأمراض التى تحملها الجينات نظرا لكثرتها، إذ تزيد على ثمانية الآف مرض وراثى، ويتم بواسطة الفحص الجينى معرفة حاملي الجينات المعتلة، وذلك للتقليل من الزواج ومن ثم المحافظة على سلامة النسل من الأمراض الوراثية ٠(١٣)

النوع الثاني: الفحص الطبي غير الوراثي قبل الزواج، وهو أن يقوم الرجل والمرأه المقبلان على الزواج بإجراء فحوصات معينة للتأكد من خلوهما من بعض الأمراض الوبائية التى قد تنتقل عن طرق الزواج من أحدهما إلى الأخر أو إلى الذرية، أو التأكد من وجود توافق من عدمه في بعض الأمور الصحية، ومن أمثلة هذا الفحص:

١. فحص الرجل والمرأه للأمراض التناسلية كالإيدز، والزهرى. والتهاب الكبدى الوبائى.
٢. فحص المرأة للمناعه ضد الحصبة الألمانية، لأن عدم وجود مثل هذه المناعه قد يعرض الجنين للتشوهات الخلقية إذا أصيبت الأم بالحصبة الألمانية أثناء الحمل. (١٤)
٣. فحص فصيله الدم للرجل والمرأه للتأكد من عدم وجود تطابق بين الفصيلتين مما يعرض الجنين للخطر.

وفى المملكة العربية السعودية أدخلت وزاره الصحة في عام ١٤٢٥ هـ برنامج فحص المقبلين على الزواج بإلزام جميع السعوديين المقبلين على الزواج بإجراء الفحص الطبي قبل الزواج وذلك لتجنب الأفراد والأسر الأمراض المعدية والوراثية حيث اعتبر أحد متطلبات عقد النكاح، وبدون الإلزام بنتائج الفحص، واقتصرت هذه الفحوصات على:

١. فقر الدم المنجلي Sickle Cell Anemia
٢. الثلاسيميا Thalassemia

أولاً – مرض فقر الدم المنجلي: وقد عرف هذا المرض لأول مرة في العالم سنة ١٩١٠م واكتشف في المملكة عام ١٩٦٣م في المنطقة الشرقية وجيزان وخيبروفي المدينة المنورة.
وهو من أكثر أمراض الدم الوراثية شيوعاً في العالم، حيث تشير الإحصائيات إلى ولادة ٢٥٠ ألف طفل مصاب على مستوى العالم سنوياً، إلا أنه لا ينتقل بالعدوى فمن ولد سليماً، لا يمكن أن يصاب به. وينتشر هذا المرض في كثير من مناطق المملكة، وأكدت الدراسات أن المنطقة الشرقية هي أكثر المناطق التي ينتشر بها فقر الدم المنجلي، حيث تبلغ نسبة حاملي المرض ما بين ٢٠-٢٥% من السكان، تليها منطقة الجنوب غرب المملكة، ثم المنطقة الشمالية ٠(١٥)

ثانيا: مرض الثلاسيميا: ويعرف بفقر دم البحر الأبيض المتوسط، ويعتبر من أهم الأمراض الوراثية الشائعة، وتأتي في الدرجة الثانية بعد فقر الدم المنجلي، حيث تظهر الإحصائيات أن الثلاسيميا (الألفا) تصيب ٥٠% من سكان الشرقية، وجنوب غرب المملكة، بينما تبلغ درجة انتشار التلاسيمية (البيتا)نسبة ١٣٪من سكان الشرقية، و١٥% من سكان المنطقة الجنوبية الغربية.

وفى عام ١٤٢٩ هـ تم إضافة المزيد من الفحوصات بالمملكة لتشمل الكشف عن الإصابة بفيروس:

١. الالتهاب الكبدى.ج. Hepatitis c
٢. الالتهاب الكبدى. ب.Hepatitis B
٣. نقص المناعه المكتسب (الإيدز) AIDS

واستطاع برنامج الزواج الصحي في المملكة العربية السعودية من إيقاف عقد النكاح لحوالى ٦٠% ممن خضعوا للكشف الطبي، وانخفض معدل انتشار الإنيميا المنجلية ٤.٢% للحاملين للمرض، و٠.٣ % للمصابين به، أما الثلاسيميا فكان معدل حاملين المرض ١.٥ %، ومعدل المصابين ٠.٣ %، في حين وصلت نسبة انتشار التهاب الكبد ب ١% والتهاب الكبد ج ٠.٣ %، أما مرض نقص المناعه المكتسب فكانت نسبة انتشاره حوالي ٠.٠٢ %. (١٦)

الفرع الثالث: الإيجابيات المتوقعه من إجراء الفحص الطبي قبل الزواج وسلبياته:

يترتب على عمليةإجراء الفحص الطبي قبل الزواج العديد من الآثار الإيجابية التى تعود بالنفع على الفرد والمجتمع، ومن أهم هذه الإيجابيات مايلي:

أولاً : يساعد الفحص الطبي قبل الزواج في باب الأمراض الوراثية على الوقاية من الأمراض الوراثية المنتشره في المجتمع ، وذلك بمعرفة حاملي الجينات المعتلة ، فإذا كان المقدم على الزواج حاملا لجين معتل ، وكانت المرأه حامله لنفس الجين المعتل ، فإن هذا يؤدى إلى احتمال إصابة بعض ذريتهما بمرض وراثى ، مع كونهما سليمين من هذا المرض ، ولا يشكون من أى أعراض له ، وحينئذ ينصح الراغبان في الزواج بالعدول عنه تجنبا لإصابة الذرية بالأمراض الوراثية ، فإذا أصرا على الزواج نصحا بأهمية فحص الخلايا الجنسية قبل الحمل ، وكذلك الجنين في أثناء الحمل ، للتأكد من سلامته من المرض ، وهذا يؤدى إلى تقليل عدد المصابين بالأمراض الوراثية ٠(١٧)

ثانياً: يهدف الفحص الطبي قبل الزواج إلى التحقق من وجود أمراض مزمنة مؤثرة على مواصلة الحياة بعد الزواج، مثل السرطانات وغيرها مما له دور في إرباك الحياة الزوجية المؤملة ٠(١٨)

ثالثاً: تشكل الفحوصات الطبية قبل الزواج حماية للمجتمع من انتشار الأمراض والحد منها، والتقليل من أى كوارث تحدث هزات مالية وإنسانية للأفراد والأسر والمجتمعات، خاصه لدى ارتفاع نسبة المعاقيين في المجتمع، وتأثيرة المالي والإنسانى من كون متطلباتهم أكثر من حاجات الأفرادالآخرين(١٩)

رابعاً: تحاول هذه الفحوصات أن تضمن إنجاب أطفالا أصحاء أسوياء عقليا وجسديا من زواج الخاطبين المعنيين وعدم انتقال الأمراض الوراثية التى يحملها أويظهرها أحد الخاطبين أوكلاهما(٢٠)

خامساً: يهدف الفحص الطبي إلى التحقق من قدره كلاً من الزوجين المؤهلين لممارسة علاقى جنسية سليمة مع الطرف الأخر بما يشيع رغبات كل منهما بصوره طبيعية، والتأكد من عدم وجود عيوب عضوية أو فسيولوجية مرضية تقف أمام الهدف المشروع لكل من الزوجين ٠(٢١)

سادساً: تحديد قابلية الزوجين المؤهليين لإنجاب من عدمه، بصوره عامه وإلى حد ما، لأن أسباب العقم ليست معروفه كلها، ويحقق رغبة الخطيبين لمعرفة الأسباب المحتملة للعقم، وبهذا يقدمان على الزواج وهما مطمئنان بأنه ما لهما أولاد بإذن الله، لأن وجود العقم في أحد الزوجين قد يكون من أهم أسباب الاختلاف والنزاع بين الزوجين، مما يؤدى إلى الطلاق ٠(٢٢)

سابعاً: ضمان عدم ضرر صحة كل من الخاطبين نتيجة معاشره الآخر جنسيا وحياتيا والتأكد من سلامتهما من الأمراض الجنسية والمعدية وغيرها من الوبائيات، ويشمل كذلك عدم تضرر صحة المرأة أثناء الحمل وبعد الولادة نتيجة اقترانها بالزواج المأمول ٠(٢٣)

ثامنا : تقديم النصح للمقبلين على الزواج إذا ماتبين وجود ما يستدعي ذلك بعد استقصاء التاريخ المرضى والفحص السريرى لهم ، ولا بأس بإجراء مسح وراثى للأشخاص والعائلات باختيارهم وبدون ضغط عليهم ، لعمل خريطة للتاريخ المرضى لكل عائلة ، فالطبيب يعطى النصح والمشوره الوراثية عن طرق التحليل الجينى والتاريخ الوراثى للأمراض في الأسره ، وذلك قبل الزواج لاختيار الشريك الأصلح ليس فقط من ناحية التوافق النفسي، بل من ناحية تأثير ذلك على النسل ، وهذه المعرفه الواسعة للأمراض الوراثية أتاحت الفرصة لظهور هذا النوع الجديد من فروع الطب ألا وهو(الاستشارة الوراثية) ٠(٢٤)

تاسعاً: الكشف عن الأمراض النفسية المؤثره في العلاقة بين الطرفين، وكذلك الأمراض التى تمنع الحمل ولكن توثر فيه وفى الولاده والذرية، مثل عامل الريسوس RH، ومرض القطط والكلاب ٠

عاشراً: تحقيق الاطمئنان والسكينة من خلال معرفة الطرفين بخلوهما من الأمراض المعدية والأمراض الوراثية ٠(٢٥)

حادى عشر: أن الفحص الطبي قبل الزواج يؤكد مقصود النكاح في الإسلام ألا وهو التأبيد، فإذا تبين ان أحد الزوجين مصاب بمرض فإن هذا سوف يتسبب في إنهاء الحياة الزوجية لعدم قبول الطرف الآخر به على هذه الحالة من المرض ٠(٢٦)

وبعد ذكر الآثار الإيجابية المترتبة على إجراء الفحص الطبي قبل الزواج، سوف أعرض أهم

السلبيات المتوقع حدوثها من الفحص الطبي قبل الزواج في:

١. اعتقاد الناس أن إجراء الفحص سيقيهم من الأمراض الوراثية، وهذا غير صحيح، لأن الفحص في الغالب لايبحث سوى عن مرضين أو ثلاثة منتشره في المجتمع ٠
٢. هذا الفحص يجعل حيا ة بعض الناس قلقة مكتئبة ويائسة إذا ماتم إعلام الشخص بأنه سيصاب هو أو ذريته بمرض.
٣. قد يحدث تسريب لنتائج الفحص ويتضرر أصحابها لاسيما المرأة فقد يعزف عنها الخطاب إذا علموا أن زواجهما لم يتم بغض النظر عن نوع المرض وتنشأ المشاكل من ذلك.

٤. اعتقاد الناس أن زواج الأقارب هو السبب المباشر لهذه الأمراض المنتشرة في المجتمع، وهو غير صحيح.
٥. التكلفة المادية التى يتعذر على البعض الالتزام به ٠(٢٧)
٦. نتائج التحليل قد تكون احتمالية في العديد من الأمراض وهي ليست دليلا صادقا على اكتشاف الأمراض المستقبلية ٠
٧. غالباً لا يخلو إنسان من أمراض، خاصة إذا علمنا أن الأمراض الوراثية التى صنفت تبلغ أكثر من (٣٠٠٠ مرض وراثى)
٨. خطوره إفشاء السر من خلال الفحص الطبي لأجل التفكير في الزواج، فمن الذي يضمن الحفاظ على هذه الأسرار، ولاسيما فإن الحديث يثار كثيرا عندما لايتم الزواج، وتثور الشبهات الأخلاقية، مما يدعو إلى بيان أن السبب هو المرض وليس الجانب الأخلاقي إضافة إلى مشاكل كثيرة.

المبحث الثاني

التشريعات المتعلقه بالفحص الطبي قبل الزواج في المملكه العربية السعودية

لقد أخذ المنظم السعودي بأسلوب التدرج في إلزامية الفحص الطبي قبل الزواج، وذلك للطبيعةالاجتماعية المحافظة في المجتمع السعودى، حيث كان الفحص اختياريا وغير ملزم للطرفين، بناء على قرار مجلس الوزراء رقم(٥) الصادر بتاريخ ١٤٢٣/١/٤هـ بدراسة مستفيضه من قبل لجان فنية متخصصة بشأن تطبيق الضوابط الصحيه قبل الزواج، والذي ينص علي:

أولا: على وزارة الصحة القيام بالآتى:

١. تنظيم حملة توعية صحية عبر القنوات الإعلامية، توضح فوائد الفحص الطبي قبل الزواج، وخطورةالأمراض المعدية والوراثية وذلك على مدى ثلاث سنوات.
٢. تجهيز المختبرات وتأهيلها، وتوفير الأجهزة والتدريب عليها في جميع المناطق، لتسهيل عمليات إجراء الفحوص المخبرية عن الأمراض التى ترى وزارة الصحة ضرورة الفحص عنها، بما في ذلك الأمراض المعدية والأمراض الوراثية.
٣. إجراء الفحص الطبي قبل الزواج لمن يرغب في ذلك من السعوديين، وتوخى السرية التامة في توثيق هذه المعلومات، وحفظها وتداولها.
٤. التنسيق مع وزارة العدل، من أجل قيام مأذونى الأنكحة بإيضاح فوائد الفحص الطبي قبل الزواج.

ثانيا: يعتمد مبلغ قدره خمسة ملايين ريال، يضاف إلى ميزانية وزارة الصحه للصرف منه على ماأشير إليه في الفقرتين (١،٢)، أعلاه حسب الإجراءات التي يتفق عليها وزارة الصحة، وزارة الماليه، والاقتصاد الوطنى.

ثالثا: يضاف سنويا إلى ميزانية وزارة الصحة مبلغ وقدرة خمسمائة ألف ريال يخصص للكواشف المخبرية اللازمة لإجراء الفحوصات المشار إليها.

رابعا: ترفع وزارة الصحة بعد مضى ثلاث سنوات تقريرا لمجلس الوزراء بنتائج تنفيذ هذا القرار.

يلاحظ ماورد في قرار مجلس الوزراء الموقر مايلى:

أ- طلب من وسائل الإعلام أن تنظم حملة توعية صحية عبر القنوات الفضائية للتعريف بفوائد الفحص قبل الزواج وخطورة تركه، وهذا عمل طيب حيث إن القناعة بفائدة هذا الفحص تعد أساس نجاحه.

ب- قرر المجلس تجهيز المختبرات وتأهيلها، وتدريب العاملين عليها، وهذه خطوة سباقة لإنجاح ماتنوى الدولة أن تفعلة في المستقبل، من الإلزام بفحص الأمراض المعدية والوراثية السارية.
ت- قرر المجلس إجراء الفحص قبل الزواج لمن يرغب ذلك وشدد على السريه التامة في توثيق المعلومات وحفظها، وهذا أمر عظيم حيث يشجع الناس على الإقدام على الفحص قبل الزواج وهم واثقون من أن المعلومات سرية.
ث- المجلس الموقر لم يلزم بالفحص قبل الزواج كما هو ظاهر من الفقرات سالفة الذكر.

وبدأت حملات التوعية حول مرضى الثلاسيميا، وفقر الدم المنجلى في السعودية منذ ٢٠ عاما، ومعظم الشعب السعودى يطالب بجعل قانون الفحص الطبى قبل الزواج إلزاميا، خاصة وأن نسبة انتشار حاملى هذين المرضين تبلغ ٣٠% وهي نسبة عالية، وفى استبيانات قام بها مشروع مكافحة أمراض الدم الوراثيه بالإحساء عام ١٤٢١هـ

كانت نتيجة المطالبين بإلزامية الفحص ٩٧% وفي عام ١٤٢٢هـ كانت النتيجة ٩٥%وحسب بعض الإحصائيات فإن تأخير قرار الإلزام بالفحص الطبي قبل الزواج في السعودية ثلاث سنوات يعني ولادة (١٢٧٤٤) طفلا مصابا بالثلاسيميا، و(١٦٣٥٤٨) حاملاللمرض، وتكاليف علاج المصابين (٢٢٢) مليون ريال سعودي (٢٨)

وأصدر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في شهر ذى القعده ١٤٢٢هـ قراره القاضى بتطبيق الفحص الطبي

قبل الزواج على السعوديين، وإلزام طرفى العقد بإحضار شهادة الفحص الطبى قبل إجراء عقدالنكاح، ويكون تطبيق ذلك ابتداء من اليوم الأول لشهر محرم للعام ١٣٢٥ هـمع عدم إلزام أى من طرفى العقد بنتائج الفحص الفحص الطبى متى شاء ذلك٠(٢٩)

واقتصرت هذه الفحوصات على فحص فقر الدم المنجلى، وفحص الثلاسيميا.

وفى عام ١٤٢٩هـ تم إضافة المزيد من الفحوصات، لتشمل الكشف عن الإصابة بفيروس نقص المناعة، وفيروس التهاب الكبدي الوبائى (ب)و (ج)، وتم تسمية الفحص "برنامج الزواج الصحى".

التعليق على القرار:

١. حدد هذا القرار أن أنواع الأمراض المطلوب فحصها، وهي الأمراض الوراثية والمعدية.
٢. أن هذا القرار فرض الفحص الطبى قبل الزواج على الراغبين في الزواج ولم يتدخل في الحرية الشخصيه للطرفين، إذا رغبا في إتمام إجراءات الزواج في حال ظهور أى احتمالات أو مخاطر صحية يقتصر دور الهيئه الوطنية للصحة في بيانات الحالة الصحية للطرفين وللطرفين مطلق الحرية في اتخاذ القرار المناسب.
٣. يجب على كل من طرفي العقد أن يقدم للموثق شهادة من الجهات الطبية المختصة، ولا يجوز للموثق الامتناع عن توثيق العقد بسبب نتائج الفحص الطبى متى رغب الطرفان في إتمامه، وعلى الموثق إخطار كل منهما بمضمون الشهاده الطبية المقدمة من الطرف الآخر قبل توثيق العقد.
٤. القرار لم يعتبر إجراء الفحص الطبي شرطا من شروط إبرام عقد الزواج، لأن في ذلك (اعتداء صارخا على الحق في الزواج والحرية الشخصية فلم يضف شرطا جديدا لم يتضمن عليه الشارع الحكيم كركن أو شرط لصحة الزواج)

وبعد قراءة القرار الخاص بالفحص الطبى قبل الزواج الصادر عن وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية نقترح الاتي:

أولاً: نظراً لانتشار أمراض وراثية أخرى في المملكة

أقترح عمل مسح وراثى للمدن الكبرى في المملكة، لتحديد نسب انتشار هذه الأمراض، وبالتالي معرفة مدى ضرورة إجراء الفحص الطبى منها للمقبلين على الزواج.

ثانياً: عمل سجل النسب لكل فرد منهم، يذكر فيه الأمراض والتشوهات التى وجدت في الآباء والأجداد، وعندما يريد أحد الرجال الزواج من امراة معينة ينظر الطبيب في سجليهما الأسرى أو النسبى، فإذا وجد فيه أمراضا أو تشوهات لم يوافق على زواجهما(٣٠)

ثالثاً: نظرا لانتشار ظاهرة الطلاق الشائعة بين المجتمع السعودى التى تنشأ بسبب تعاطى المخدرات، أقترح إجراء الفحوصات اللازمه للكشف عنها، وإعطاء المشورة المناسبة لذلك، حيث كان لدى وزارة الصحة دراسة خاصة بإدراج فحص تعاطى (المخدرات) بأنواعها للمقبلين على الزواج، ولم يتم إضافة هذا الفحص.

ونرى أن هذا الفحص لو طبق سيعمل على حل كثير من المشكلات الأسرية، التى تنشأ عادة بسبب المخدرات، والتى لا تظهر غالبا إلا بعد إتمام الزواج(٣١) موقف النظام السعودى من تزويج مرضى الإيدز بالأصحاء:

بدأ برنامج فحص ماقبل الزواج بوزارة الصحة السعودية تنفيذ فتوى هيئة كبار العلماء، بمنع زواج أى شخص مصاب بمرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من امرأة سليمة أو بالعكس، وبدأت لجان المشوره المنتشرة في أنحاء المملكة توجه مرضى الإيدز للزواج بمصابين بذات المرض(٣٢)

وذكر الدكتور محمد الصعيدى مدير برنامج الزواج بالوزارة أنه (تم الكشف عن ٦٨ حالة إصابة بمرض الإيدز، واصفا إياها بالنسبة العادية، والتى تتماشى مع معدلات النسبة الوطنية، ومع وضع المملكة بين الدول قليلة الإصابة بمرض الإيدز وحسب توزيع منظمة الصحة العالمية)٠(٣٣)

التشريعات القانونية الصادرة بشأن الفحص الطبي قبل الزواج فى جمهورية مصر العربية

اهتمت التشريعات القانونية فى جمهورية مصر العربية بالفحص الطبي قبل الزواج اهتماما كبيراً، فصدرت ثلاثة تشريعات متوالية كان أولها: تعديلات قانون الطفل المصرى، ثم قرار وزير العدل المصرى بشأن تعديل لائحة المأذونين.

كل هذه التشريعات مقصدها: ضروره الالتزام بالفحص الطبي قبل الزواج للمقبلين على الزواج، ومن ثم الحصول على شهادة طبية معتمدة من قبل جهات صحية تقضى بخلو الطرفين من جميع الأمراض التى من شأنها أن توثر على الحياة الزوجية، لتوثيق الزواج بعد ذلك.

أولاً: تعديلات قانون الطفل المصرى:

صدر القانون رقم (١٢٦) لسنة ٢٠٨ م بتعديل بعض أحكام قانون الطفل الصادر بقانون ١٢ لسنة ١٩٩٦ م، وقانون العقوبات الصادر بالقانون ٥٨ لسنة ١٩٣٧ م، والقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ فى شأن الأحوال المدنية، ونص المادة الخامسة منه على: " تضاف إلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ فى شأن الأحوال المدنية مادة جديده برقم (٣١ مكررا)، نصها الآتى:

" مادة ٣١ مكرر ": لايجوز توثيق عقد زواج لمن لم يبلغ من الجنسين ثمانى عشر سنة ميلادية كاملة. ويشترط للتوثيق أن يتم الفحص الطبي للراغبين فى الزواج للتحقق من خلوها من الأمراض التى توثر على حياة أو صحة كل منهما أو صحة نسلهما، وإعلامها بنتيجة هذاالفحص، ويصدر بتحديد تلك الأمراض،

وإجراء الفحص وأنواعه الجهات المرخص لها به قرار من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير العدل. ويعاقب تأديبيا كل من وثق زواجا بالمخالفة لأحكام هذه المادة (تم نشره فى الجريده الرسمية العدد ٢٤ مكرر فى ١٥/يونيو / ٢٠٠٨ م)".

ثانيا: قرار وزير الصحة المصرى بشأن الفحص الطبي قبل الزواج:

صدر قرار وزير الصحة رقم (٣٣٨) لسنة ٢٠٠٨ م وقد نص على:

" مادة (١): يتم إجراء الفحص الطبي للراغبين فى الزواج على كافة أجزاء الجسم شاملا تقيم الحالة العقلية لكل منهما، وذلك للتأكد من خلوهما من الأمراض التى تؤثر على حياتهما أو صحتهما أو صحة نسلهما.

مادة (٢): يتم الفحص المشار إليه فى المادة السابقة بأى من الجهات الآتية:

المستشفيات العامة والمركزية
مستشفيات التأمين الصحي
الوحدات الصحية التى تطبق نظام طب الأسرة
مادة (٣): تحرر الجهة الفاحصة شهادة بنتيجة الفحص، ولاتسلم تلك الشهادة إلا لصاحب الشأن أو وكيله، ويتم تحصيل مبلغ خمسين جنيهاً نظير تكاليف استخراج هذه الشهادة تورد لصالح صندوق الخدمة بالمنشأة التى تقوم بالفحص(٣٤)

مادة (٤): ويحق للطبيب الذي يجرى الفحص أن يقرر عمل فحوصات إضافية إذا تطلبت الحالة ذلك للوصول إلى تشخيص محدد، على أن يتحمل طالب الفحص كافة التكاليف الخاصة بالبحوث الإضافية، وأن تتم هذه الفحوصات طبقا للسياسات، والنظم فى إطار القواعد المعمول بها فى هذا الشأن.

مادة (٥): ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره (٤/ اغسطس / ٢٠٠٨ م)

ثالثا: قرار وزير العدل المصرى بشأن تعديل لائحة المأذونين:

"المادة (١): يستبدل بنص المادة (٤) من المادة (٣٣/أ) من لائحة المأذونين النصان الآتيان "

مادة (٣٣) البند (٤): الاطلاع على الشهادات الطبية التى تثبت توقيع الفحص الطبي على الزوجين وفقا لقرار وزير الصحة رقم (٣٣٨) لسنة ٢٠٠٨ م، وإثبات أرقامها بالوثيقة.

المادة (٣٣) أ ـ فقرة أخيرة:ولايجوز مباشره عقد الزواج أو المصادقة على زواج مالم يكن سن الزوجين ثمانى عشره سنة وقت العقد.

المادة (٢): ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره (١٣/ اغسطس / ٢٠٠٨ م).

ويلاحظ بالنسبة لما أخذ به القانون المصرى فى تعديله الجديد من جعل الفحص الطبي للراغبين فى الزواج شرطا لتوثيق عقد الزواج وقد نصت المادة الخامسة منه على الآتي : " تضاف إلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ م فى شأن الأحوال المدنية مادة جديده برقم (٣١ مكرر) نصها كالآتى :..... ويشترط للتوثيق أن يتم الفحص الطبي للراغبين فى الزواج للتحقق من خلوهما من الأمراض التى توثر على حياة أو صحة كل منهما أو صحة نسلهما وإعلامهما بنتيجة الفحص ، ويصدر بتحديد تلك الأمراض وإجراءات الفحص

وأنواعه والجهات المرخص لها به قرار من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير العدل ، ويعاقب تأديبيا كل من وثق زواجاً بالمخالفة لأحكام هذه المادة ٠(٣٥)

ونرى أن نص هذه المادة قد شابها القصور وتحتاج إلى تعديل، لما يلي:

١. أنها جعلت تكاليف تلك الفحوصات على عاتق الراغبين فى الزواج، علما بأن تكاليف هذه الفحوصات باهظة، وهذا يعنى تحميل الشباب أعباء مالية زيادة على الأعباء المالية العادية للزواج، مما قد يودي إلى عزوف الكثيرين منهم عن الزواج لهذا السبب.
لذا كان ينبغي النص فى هذه المادة على تحمل الدولة لأعباء هذه الفحوصات أو على الاقل دعمها دعما كبيرا ٠

٢. أنها لم تنص على إنشاء هيئات رقابية يناط بها مراقبة المؤسسات التى ستقوم بإجراء الفحص على نحو يكفل سلامة هذه الفحوصات ويحافظ على سرية نتائجها، كما يحول دون التلاعب أو التزوير فى النتائج أو الشهادات الطبية.

٣. أن الواقع العملى يؤكد أن تطبيق هذه المادة إنما هو تطبيق صوري ، إذ إن من يرغب فى الزواج الآن يكتفي بالفحص الصورى لا الحقيقي ، وذلك عن طريق الذهاب إلى مكتب الصحة التابع للمدينة أو القرية التى يقيم بها ويقوم بتقديم صوره ضوئية ، وصورة من البطاقة الشخصية (رقم قومي) ودفع مبلغ بسيط من المال للموظف المختص ، وبعد ذلك يحصل فى الحال على شهاده طبية معتمدة تؤكد خلوه من جميع الأمراض الوراثية أو المعدية دون إجراء أى شكل من أشكال الفحص الطبي عليه ، وقد لايحتاج الأمر إلى أن يذهب الشخص الذي يرغب فى الزواج بنفسه إلى مكتب الصحة للحصول على هذه الشهادة الطبية الصورية ، بل يكتفي بإرسال أحد أقاربه أو أصحابه للحصول على هذه الشهادة٠

٤. أن هذه المادة قد نصت على أن عقوبة مخالفة أحكامها تأديبية، ولم تقرر عقوبات صارمة ومحددة على عمليات التزوير أو التلاعب فى نتائج الفحوصات، مما أدى إلى سهولة الحصول على الشهادة الطبية، التى تثبت سلامة الشخص من العيوب الوراثية والصحية، كما ساعد على انتشار الرشوة فى هذا المجال ٠(٣٦)
لذلك فلابد من تعديل نص هذه المادة حتى يمكن تجنب هذه العيوب مع الالتزام بالضوابط التى سبق أن ذكرناها ٠

المبحث الثالث

المشكلات المتعلقة بالفحص الطبي قبل الزواج

المطلب الأول: زواج الأقارب

المطلب الثانى: ثقافة المجتمع واحتمال الدينى الخاطئ عند بعض الأشخاص

المطلب الثالث: إحجام الشباب وعزوفهم عن الزواج عند ظهور صفة وراثية في أحد الخاطبين

المطلب الرابع: وقت إجراء الفحص الطبي قبل الزواج

المطلب الأول

زواج الأقارب

علاقة الأمراض الوراثية بزواج الأقارب:

القاعدة الشرعية حسب أهل الاختصاص – لاتمانع من زواج الأقارب – وإنما تحث على توخي الحذر والحيطة، خاصة بعد أن أظهرت الدراسات الطبية نتائج بعض زواج الأقارب، وماحملته من انتشار بعض الأمراض الوراثية(٣٧)

زواج الأقارب أمر شائع في السعودية، وأشارت دراسة منشورة للدكتور/محسن الحازمى وآخرين أن زواج الأقارب يشكل من ٥٠% إلى ٦٠% من نسبة الزواجات في السعودية، وقد تصل في بعض

المناطق والقرى إلى٨٠%، وأن نسبة الأقارب من الدرجة الأولى في هذا الزواج من ٣٠ إلى ٤٠ %

فما الانعكاسات الصحية لزواج الأقارب؟

يقصد بزواج الأقارب زواج أبناء العمومه والخؤولة، فهو الزواج من بنات العم، أو بنات العمة، أو بنات الخال، أوبنات الخالة(٣٨)

وقد أثبتت الدراسات الوراثية الحديثة أن تكرار الزواج بين الأقارب يزيد من فرص انتقال الأمراض الوراثية وتفشيها في العائلة، والسبب في ذلك أن الإنسان يحمل مابين أربع إلى ثمانى جينات معتلة، لايعانى من أى ضرر منها، لأنها متنحية، ولكن المرض يظهر عند التقاء هذه الجينات المعتلة مع أخري مماثلة لها.

وفى زواج الأقارب يكون احتمال كبير في كون كل من الزوجين حاملاً للجين المعتل نفسه، لأن الجينات تكون متشابهه بين أبناء العم والخال، إذ إن كل فرد مشترك مع أعمامه، وعماته، وأخواله، وخالاته، في ربع الموروثات، ويشترك مع أولاد العم والعمة، والخال، والخاله في ثمن الموروثات، ومن ثم تزداد نسبة اجتماع الموروثات المرضية بين الزوجين، والعكس صحيح، فإذا بعد الأزواج بعضهم عن بعض في القرابة قل عدد الموروثات المتشابهه بينهم.

فإذا تزوج إحدى قريباته، وكان كل منهما يحمل الصفه المرضية المتنحية نفسها، فإنهما تتجمعان مما يؤدى إلى احتمال إنجاب أطفال مصابين بأمراض وراثية، ويقوى الاحتمال عند وجود حالة مرضة وراثية في العائلة ٠(٣٩)

وقد أثبتت الأبحاث التى أجريت على زواج الأقارب وزواج الأباعد في بلدان مختلفة أن الأطفال المصابين بأمراض وراثية تربط آباءهم صلة قرابة أكثر من الأطفال المصابين بأمراض لاتربط آباءهم صلة قرابة٠(٤٠)

ولكننا نعلم أيضا أنه في أى زواج حتى إن لم يكن هناك قرابة، فإن الاحتمال في إنجاب طفل غير طبيعي هو ٢-٣% أى أن احتمال إنجاب أطفال غير طبيعيين أو مرضى احتمال موجود حتى في حالة زواج غير الأقارب (٤١)

وبالتالي فإن زواج الأقارب لا يعني دائما أن هناك خطرا على الأولاد من الأمراض الوراثية، إذ إن بعض الناس يعتقدون أن زواج الأقارب لابد من أن يؤدى إلى إنجاب أطفال مشوهين أو مرضى بأمراض وراثية، وأن جميع الأمراض الوراثية سببها زواج الأقارب، وهذا خطأشائع، فقد يكون لزواج الأقارب فائدة في بعض الحالات، إذا وجد صفات وراثية جيدة في العائلة كالذكاء والجمال وغيره من الصفات المرغوبة ولكن قد يكون له آثار سلبية إذا كانت هناك أمراض وراثية تناقلتها العائلة.

ففى المجتمعات التى تطبق زواج الأقارب يرون فوائده أكثر منها سلبياته، أما في المجتمعات التى تمنعه فلا يرون له إيجابيات، بل إنه مليء بالسلبيات، وحتى يستجيب الناس للنصيحة يجب أن نبتعد عن انتقاد أسلوبهم في الحياة وخصوصا عندما يرون أن غالبية أولادهم الناتجين من زواج الأقارب هم أصحاء، ولايعانون من أى أمراض وراثية، وأن العائلات التى تتزوج من أقاربها قد تنتج أبناء يعانون أمراضا وراثية، إذ قد يكون سبب إنجاب أطفال مرضى مشاكل حدثت أثناء الحمل أو أثناء الولادة أو الإصابة بالالتهابات أو غيرها.

وهناك قاعده متعلقة بزواج الأقارب، قام بوضعها بعض الباحثين المختصين بناء على دراسة أجراها وهي (حسنة أحسن، وسقيمة أسقم)٠(٤٢)

ومعنى هذه القاعده: أن الزوجين إذا كانت صفاتهما الوراثية جيدة، كان النسل قويا وإذا كانت صفاتهما الوراثية معتلة كان النسل ضعيفا.

فالشق الأول من القاعده (حسنه أحسن) مقيدا بألا يستمر الزواج بين الأقارب جيلا بعد جيل، لأن علم الوراثة أثبت أن ذلك قد يؤدى إلى ضعف الذرية وإصابتها بالأمراض.

أما الشق الثانى من القاعده (سقيمه أسقم) فهو صحيح، لأن وجود حالة مرضية في العائلة يزيد من احتمال إصابة الذرية بالمرض (٤٣)

المطلب الثاني

ثقافة المجتمع واحتمال الدينى الخاطئ عند بعض الأشخاص

تلعب ثقافة المجتمع والعادات والتقاليد دورا كبيراً في تطبيق نظام الفحص الطبي قبل الزواج، فاحتمال الدينى الخاطئ عند بعض الأشخاص حيث يقولون كيف عاش آباؤنا وأجدادنا، وهل خلقت البشرية لأن تكون سليمة ومعافاه من غير مرض ومن غير علة، فالفحص الطبي قبل الزواج فيه إحجاف بحق المصابين بالأمراض الوراثية أو الحاملين لها ٠

وقد أدى هذا احتمال الخاطى إلى عدم الاهتمام بنتيجة الفحص الطبي حتى لو ظهرت احتمالات عالية لنسل مشوه خلقيا ٠

ويمكن الرد على ذلك ببيان أن القضاء والقدر أمران ربانيان، وكل شى في الكون يجرى بمشيئة الله عز وجل. ولكن من الإيمان بالقضاء والقدر أمرنا الله سبحانه وتعالى بالأخذ بالأسباب " فإذا أراد أحد الناس زواج من امرأة فلابد أن يأخذ بالأسباب الكفيلة بمنع المرض، وذلك على الأقل بأن يكون خاليا من الأمراض التى تؤدي إلى إحداث سلبيات في العلاقة الزوجية فيما بعد، وأن تكون المرأة المخطوبة خالية من العيوب من مثل هذه الأمراض أيضا٠(٤٤)

ويرد على ذلك أيضا بقصة سيدنا عمر رضى الله عنه عندما ذهب إلى الشام، وجاءه الأجناد وكان الطاعون قد انتشر، فاستشار عمر الصحابة ثم قرر ألا يدخل الشام، فاعترض علية أبو عبيدة رضى الله عنه قائلا: أفرارا من قدر الله؟

فقال عمر: لو غيرك قالها يأبا عبيده وكان عمر يكره خلافه، وقال نعم، نفر من قدر الله إلى قدر الله، أرأيت لو كانت لك إبل فهبطت وادياً له عدوتان، إحداهما خصبة والأخرى جدبة، أليس إن رعيا الخصبة رعيتها بقدر الله، وإن رعيت الجدبة رعيتها بقدر الله، فجاء عبد الرحمن بن عوف، وكان متغيبا في بعض حاجته فقال: إن عندى من هذا علماً: سمعت رسول الله صلى الله علية وسلم يقل: " إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه، إذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارا منه ".

قال: فحمد الله عمر بن الخطاب ثم انصرف٠(٤٥)

المطلب الثالث

إحجام الشباب وعزوفهم عن الزواج عند ظهور صفة وراثية في أحد الخاطبين

حيث كشف برنامج الفحص الطبي قبل الزواج بوزارة الصحة السعودية أن ٦٠%من المقبلين على الزواج الحاملين لأمراض وراثية يتراجعون عن الزواج ٠

وأشار البرنامج إلى أن هذه النسبه في بداية عمله قبل عشر سنوات كانت لا تتجاوز ٨%، وارتفعت تدريجيا سنه بعد أخرى حتى وصلت ٦٠%(٤٦) فإذا أخبر الطبيب الخاطب أو المخطوبة بنتائج الفحص وأن أحدهما مصاب بمرض وراثى، فإن هذا يؤدى إلى عدم إتمام الزواج في الغالب، كما أن الطرف الآخر السليم قد ينشر نتيجة الفحص بين الناس، مما يتسبب في امتناع الناس من تزويجه إن كان رجلا، أو التزوج منها إن كانت امرأة٠(٤٧)

ويمكن الرد على ذلك بما يلي:

١. لو سلمنا بأن الفحص الطبى يؤدى إلى العدول عن الزواج في بعض الحالات القليلة، فهذا أسلم بكثير من إنجاب المرأة لعدد من الأولاد المصابين بأمراض وراثية٠
٢. كما أن دعوى انتشار نتيجة الفحص بين الناس وما قد يترتب على ذلك من مفاسد، فهذا أمر لا يرجع للفحص ذاته، وإنما يعود للإجراءات المتخذة عند تطبيقه، مما يتحتم معه وضع الضوابط الكافية للإبقاء على خصوصية الفحص الطبى وسيرته، وذلك بإجرائه وفق الأصول المرعية، والتى تبقى على السرية الكاملة.(٤٨)

وقد يؤدى يؤدى الفحص الطبى قبل الزواج إلى الإحباط الإجتماعى، فمثلا لو أثبتت الفحوصات أن هناك احتمالا لإصابة المرأة بالعقم أو بسرطان الثدى واطلع الآخرون على ذلك فإن هذا يسبب ضرراً نفسياً واجتماعياً وفى هذا قضاء على مستقبلها خاصة أن الأمور الطبية قد تخطئ وقد تصيب بالنسبة للرجال.

أيضا فإن هذا الفحص يجعل حياة بعض الناس قلقة ومكتئبة ويائسة إذ ماتم إعلام الشخص بأنه سيصاب هو أو ذريته بمرض عضال لا شفاء له من الناحية الطبية ويمكن حل هذه المشكله عن طريق التثقيف الصحي إذ إن كون الشخص يحمل جينا لمرض وراثى متنح لا يعنى بالضرورة حرمانة من زواج جميع الأشخاص إنما فقط من شخص حامل لجين المرض نفسه وتعميق الإيمان بالله عزوجل وبقضائه وقدره وتوعية الناس بالعلم والإيمان (٤٩)

المطلب الرابع

وقت إجراء الفحص الطبي قبل الزواج

من المشكلات العائقة أمام نجاح تطبيق الفحص الطبي قبل الزواج في المملكة العربية السعودية وفى مصر عدم تحديد وقت إجراء الفحص

حيث لم يحدد القرار المتعلق بإلزام الفحص الطبي قبل الزواج في المملكة وفى مصر وقت إجراء هذا الفحص، وترك حرية في تحديد هذا الوقت للمقبلين على الزواج، وجعل هذا الإجراءأحد متطلبات تدوين العقد، حيث نص القرار على (إلزام طرفي عقد الزواج بإحضار شهادة الفحص الطبي قبل إجراء العقد وأن يكون هذا الإجراء أحد متطلبات تدوين العقد مع ترك حرية تمام الزواج لصاحبي العقد بصرف النظر عن نتيجة الفحص الطبي، سلبيا أو إيجابيا٠(٥٠)

وكلمة قبل الزواج عبارة واسعه فضفاضة، تحولت في الوسط السعودى والمصري (قبيل الزواج) أى أن إجراء الفحص يتم قبل يوم أو يومين فقط من حفل الزواج، وبعد أن يتم الترتيب النهائى لإقامة الزفاف، وترتب على ذلك مشاكل كبيرة، حيث يصبح قرار العدول عن إتمام الزواج والتراجع عنه صعبا في حاله عدم تطابق الفحص بين الطرفين.

وترتب على عدم تحديد وقت الفحص الطبى قبل الزواج، أن يقوم المأذون الشرعي في بعض الأحوال بكتابة العقد قبل إحضار شهادة الفحص الطبي للزوجين فإذا كان نتيجة الفحص الطبي غير متوافقه يكون العقد قد تم، ولا يمكن لأحد الطرفين رفض الزواج إلا بالطلاق ومايترتب علية من آثار٠.

لذا يرى أكثر الباحثين: أنه يجب أن يكون وقت إجراء الفحص قبل العقد مباشرة أى زمن الخطبة، حتى لايكون المرض الطارئ للخاطبين بعد العقد أو لأحدهما مبررا كافيا للطلاق، وكذلك حتى يحافظ على حرمة هذا الفحص، وحرمة شرف المخطوبة وأسرتها من أى انتقاض أو إيذاء أو إحراج في شخصيتهما أو أنوثتها وعفافها، وحتى يتمكن صاحب العلاقة خاطبا أو مخطوبة من اختيار البديل فيما لو كانت النتيجة غير مشجعة٠(٥١)

واقتراح أحد الباحثين أن يكون وقت الفحص الطبي للمتقدمين على الزواج من الخاطبين: بعد العزم على النكاح وقبل إعلان وإشهار الخطبة

والحكمه في ذلك: أنه بعد الخطبة قد يقضى الحال إلى ترك أى منهما الأخر لأي سبب كان، كما لو ظهر أن أحدهما معيب، أو يحمل مرضا وراثيا ينتقل إلى الذرية، أو معديا ينتقل عبر الجماع، أو كان أحدهما مريضا بمرض في القلب أو في العمود الفقرى، إلى غير ذلك من الأمراض التى توثر حياتهما الزوجية فيمابعد٠

فلو كان وقت إجراء الفحص الطبي في زمن الخطبة، وتبين هذا الأمر لشق عليهما، وأدى إلى نفور الناس في الزواج منهم، خاصة في المجتمعات الريفية، أو التى ترتبط بروابط معينة فيما بينها، وبإجرائة قبل إعلان إشهار الخطبة وبعد العزم على النكاح، ستر لمرض أحدهما وعيبه، وبالتالي يستطيع المريض أن

يتدارك الأمر قبل أن يعرف الناس ويشتهر بهذا المرض، فيحفظ سره ويستطيع بعد معالجة نفسه الزواج من جديد٠(٥٢)

ولذا فإن مقترح ورأى الفقهاء في زمان الخطبة ووقتها، هو الذي يفضل للفحص الطبي كالتالي:

الشافعية قالوا: (الوقت المفضل للنظر قبل الخطبة وبعد العزم على النكاح واستدلوا بالحديث: " يامعشر الشباب من استطاع منكم .....)٠(٥٣)

أما الحنابلة فقالوا إن وقت النظر يفضل بعد العزم على الخطبة ٠(٥٤)

أما المالكية فوقت النظر عندهم في أثناء وقبل العقد وقد نص التعديل الجديد في قانون الأسرة الجزائرى على (اشتراط وثيقة طبية لايزيد تاريخهما عن ٣ أشهر، تثبت خلو طالبى الزواج من أى مرض أو أى عامل قد يشكل خطرا يتعارض مع الزواج)٠(٥٥)

المبحث الرابع

موقف النظام السعودى والقانون المصرى من الأمراض التى تظهر بالفحص الطبي قبل الزواج ويفرق بها بين الزوجين

تنطلق المملكة العربية السعودية فى كافة تشريعاتها وقوانينها إلى الشريعة الإسلامية الغراء فهى الحاكم والمهيمن على كافة أنظمة الدولة وشئون حياتها، وبعد قرار هيئة المراقبة القضائية رقم

(٣) الصادر فى ١٤٣٧/١/٧ هـ ، المقترن بالتصديق العالى بتاريخ ١٣٤٧/٣/٢٤ هـ الذى ينص على أنه "

١. أن يكون مجرى القضاء فى جميع المحاكم منطبقا على المفتى به فى مذهب الإمام أحمد بن حنبل نظرا لسهولة مراجعة كتبه، والتزام المؤلفين مذهب بذكر الأدلة إثر مسائله٠
٢. إذا صار جريان المحاكم الشرعية على التطبيق على المفتى به من المذهب المذكور، ووجد القضاة فى تطبيقها على مسألة من مسائله مشقة ومخالفة لمصلحة العموم يجرى النظر والبحث فيها من باقى المذاهب بما تقضية المصلحة ويقرر السير فيها على ذلك المذهب مراعاة لما ذكر
٣. يكون اعتماد المحاكم فى سيرها على مذهب الإمام أحمد، وعلى الكتب الآتية:

شرح المنتهي، شرح الإقناع فما اتفق علية أو انفرد أحدهما فهو المتبع، وما اختلف فيه فالعمل على ما في المنتهى، وإذا لم يوجد بالمحكمه الشرحان المذكوران يكون الحكم بما فى شرحي الزاد أو الدليل إلى أن يحصل بها الشرحان، وإذا لم يجد القاضى نص القضية فى الشروح المذكورة طلب نصها فى كتب المذهب المذكور التى هى أبسط منها وقضى بالراجح (٥٦)

ويعد هذا القرار أهم القرارات المنظمة لعمل القضاء السعودى من الناحية الموضوعية، حيث أوضح هذا القرار المصادر التى يعود إليها القاضى بحكم النزاع المطروح أمامه٠
ونظرا لأهمية هذا القرار الذي أصبح بمثابة قانون لاقترانة بالتصديق العالى أى موافقة النظام السامى عليه، فسوف نقوم أولا: بدراسة مواقف الشريعة الإسلامية من الأمراض التى تظهر بالفحص الطبي قبل الزواج فى المطلب الأول والعيوب التى يثبت بها الخيار فى فسخ عقد النكاح فى المطلب الثاني

المطلب الأول

مواقف الشريعة الإسلامية من الأمراض التى تظهر بالفحص الطبي قبل الزواج

تنقسم العيوب والأمراض من حيث الدخول وعدمه فى الشريعة الإسلامية إلى قسمين:

القسم الأول: عيوب جنسية تمنع من الدخول كالجب والعنة والخصاء فى الرجل، والرتق والقرن فى المرأة

القسم الثاني: عيوب لاتمنع من الدخول، ولكنها أمراض منفره بحيث لايمكن المقام معها إلا بضرر كالجذام والجنون والبرص والسل والزهرى.

وقد اختلفت أقوال الفقهاء فى تحديد نوعية العيوب المجوزة للتفريق بين الزوجين كالتالي:

عند الحنفية: اتفقت كلمتهم على أن العيوب ثلاثة هي: الجب والعنة والخصاء وهذا باتفاق فيما بينهم، وزاد الإمام محمد بن الحسن على هذه العيوب الجنون والجذام والبرص مخالفا بذلك الإمامين أبا حنيفة وأبا يوسف٠(٥٧)

وحجته فى ذلك: أن المرأه إذا تعذر عليها الوصول إلى حقها الشرعى فكان بمنزلة مالو وجدته مجبوبا أو عنينا٠

وقد ناقش الإمامان أبوحنيفة وأبو يوسف كلام محمد بن الحسن:

بأن هذا القياس مع الفارق، لأن الجب والعنة والخصاء قد ثبت للمرأه بخلاف الجنون والبرص والجذام فليس فيها معنى الإخلال بمقصود النكاح(٥٨)

عند المالكية: العيوب عندهم ثلاثة عشر عيبا وهي على النحو التالي:

١) أربعة مشتركة بين الرجل والمرأة هى: الجنون _ الجذام _ البرص _ العنيطة٠
٢) أربعة تختص بالرجل وهي: الخصاء _الجب _ العنة _الاعتراض.
٣) خمسة تختص بالمرأة هي: الرتق _القرن _ البخر -العفل _الافضاء(٥٩)

عند الشافعية: العيوب عندهم سبعة عيوب هي:

١) ثلاثة مشتركة بين الرجل والمرأة هى: الجنون _ الجذام _ البرص-
٢) اثنان يختصان بالرجل الجب _ العنة٠
٣) اثنان يختصان بالمرأة هما الرتق_ القرن(٦٠)

عند الحنابلة العيوب عندهم ثمانية عيوب هي:

١) ثلاثة مشتركة بين الرجل والمرأة هى الجنون _ الجذام _ البرص٠
٢) اثنان يختصان بالرجل هما الجب - العنة .
٣) ثلاثة تختص بالمرأة هي: الفتق _ القرن _ العفن٠(٦١)

ومن الملاحظ أن أئمة المذاهب الأربعة اتفقوا على التفريق بعيبين وهما: الجب والعنة، واختلفوا فى عيوب أخرى٠(٦٢)

ثانيا العيوب التى يثبت بها الخيار فى فسخ عقد النكاح

اختلف الفقهاء فى هذه المسأله على قولين:

القول الأول: وهو لجمهور الفقهاء (٦٣) حيث قالوا: العيوب التى به الخيار وذلك لأنه لايتنافى مع تحقيق مقاصد النكاح(٦٤)

وذهب الحنفية وقول للشافعى ووجه للحنابلة إلى: أن ذلك عيب يثبت به الخيار لأنه نقص يؤدى إلى النفرة(٦٥)

المطلب الثانى

موقف القانون المصرى من الأمراض التى تظهر بالفحص الطبى قبل الزواج ويفرق بها بين الزوجين

أولا: مواد التفريق بالعيب في قانون الأحوال الشخصية المصرى قسمان:

القسم الأول: قسم خاص بالعيوب التناسلية في الرجل فقط، وهو ماكان يعمل به قبل صدور القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ م.

القسم الثاني: قسم جاء به القانون المذكور متضمنا توسعة في نطاق العيوب التى التى يجوز بها التفريق، إضافة إلى ما هو موجود في القسم الأول من العيوب(٦٦)

القسم الأول: التطليق للجب والخصاء والعنة.هذه العيوب المعمول بها قبل صدور القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ م، وهي العيوب التناسلية، ويعمل بها وفق الرأى الراجح فى المذهب الحنفي، طبقا للمادة ٣٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ م.

وهذا ما ذهب إليه الشيخان (أبوحنيفة وأبويوسف) إلى أنه يجوز للمرأه طلب التطليق إذا كان بزوجها أحد العيوب الثلاثة التى تمنع الرجل قربان أهله وهي: الجب والخصاء والعنة.

لأن الغاية من الزواج حفظ النسل، فإذا لم يكن الزوج صالحا للتناسل استحال تحقيق المقصود من العقد ، أما غير هذه العيوب التناسلية الثلاثة فلا تبرر التطليق ، لأنها وإن كانت تنفر منها النفس فهي غير مانعة من حصول مقاصد النكاح ولو فى الجملة

والأساس الذي بنى عليه الشيخان الاقتصار على العيوب التناسلية:

أن عقد الزواج لايدخلة خيار العيب، ولكن لما كان العيب التناسلي فى الرجل يخل بالمقصود من عقد الزواج كان العقد غير صالح للبقاء فيطلق مختارا أو غير مختار

ويتفق فقهاء المذاهب الأخري والإمام محمد من الحنفية، مع الإمام أبى حنيفة فى التفريق بهذه العيوب الثلاثة وزادوا عليها٠

وهذا القسم من العيوب لازال يعمل به إلى جانب القانون المذكور ١٩٢٠/٢٥ م حسبما جاء فى المذكرة الإيضاحية لهذا القانون ... وأيدته محكمة النقض فى أحكامها ٠(٦٧)

وفى هذا قضت محمكة النقض فى الطعن رقم ٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٥/١١/١٨م بأنه: " إذا كانت المذكرة الإيضاحية ـ للقانون ١٩٢٠/٢٥ م ـ قد أوضحت أن التفريق للعيب فى الرجل قسمان:

قسم كان معمولاً به بمقتضى مذهب أبى حنيفة وهو التفريق بالعيوب التى تتصل بقربان الرجل لأهله وهو عيب العنة والجب والخصاء وباق الحكم فى هذه العيوب على وفق هذا القسم٠

وقسم جاء به القانون وزاده على ماكان معمولا به وهو التفريق لكل عيب مستحكم لاتعيش معه الزوجة إلا بضرر وكان المقرر فى مذهب الحنفية أن من شرائط إباحة حق التطليق للزوجة بسبب العنة ألا يكون زوجها قد وصل إليها فى النكاح، فإن كان قد وصل إليها ولو مرة واحدة لم يثبت لها هذا الحق.

وهذا ما أفتت به دار الإفتاء المصرية بتاريخ ١٩٨١/٧/٢٦ م فى الطلب رقم ٤٦ لسنة ١٩٨١م بأنه:" اتفق علماء الشريعة على أن سلامة الزوج من بعض العيوب شرط أساسى للزوم الزواج بالنسبة للمرأة بمعنى أنه إذا تبين لها وجود عيب فيه كان لها الحق فى رفع أمرها إلى القاضى طالبة التفريق بينها وبين زوجها المعيب ..٠(٦٨)

وتحقق الجب يكون بإثباته بطرق الإثبات فى مثله، وقد جرى العمل بالمحاكم على ندب الطبيب الشرعي لتوقيع الكشف الطبي على الزوج للوقوف على هذا العيب، فإن ثبت فرق بينهما فى الحال(٦٩)

وقد قضت محكمه النقض فى الطعن رقم ٨ س ٤٣ ق جلسة ١٩٧٥/١١/١٠ م بأنه يجوز الاستعانة بأهل الخبرة لبيان استحكام المرض ومدى الضرر ٠(٧٠)

أما العنة والخصاء فلا يحكم القاضى بالتفريق فيهما بمجرد طلبها وثبوت عدم قبولها بل لابد من تأجيلها سنة ويثبت أنه لم يقربها سواء كانت الزوجة ثيبا أو بكراً.

وقضت محكمة النقض فى الطعن رقم ٨ س ٤٣ ق جلسة ١٩٧٥/١١/١٩ بأن: إباحة حق التطليق للزوجة بسبب العنة عند الحنفية شرطه ألا يكون زوجها قد وصل إليها فى النكاح وقضت فى الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٦ ق بتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٤ م بأن : " ... الثابت من الحكم المطعون فيه أنه يتبين من تقرير الطبيب الشرعي أن المطعون عليها مازالت بكراً تحتفظ بمظاهر العذرية التى ينتفي معها القول بحدوث مباشرة ، وأن الطعن وإن خلا من أسباب العنة العضوية الدائمة ، إلا أن ما به من عيب قد يكون ناتجا عن عوامل نفسية ، وعندئذ تكون العنة مؤقتة يمكن زوالها بزوال بواعثها مما يمهد للشفاء واسترجاع القدرة على الجماع .فإن الحكم إذا قضى بالتفريق على سند من ثبوت قيام العنة النفسية به دون إمهال يكون قد خالف القانون " ٠(٧١)

ويتبن مما قضت به محكمة النقض أن التاجيل واجب إذا كانت العنة عارضة قابلة للزوال على ماهو العمل بالمذهب الحنفي والحقيقة أنه وفق هذا المذهب وغيره فإن التأجيل سنة للعنة واجب سواء أكانت العنة عضوية أم نفسية، أصلية أم طارئة، فالسنة هى الوقوف على حقيقة العنة من جهة، وإمكان الشفاء منها من جهه أخرى ٠(٧٢)

القسم الثانى: التطبيق بسبب العيب المستحكم

يتضمن القانون ١٩٢٠/٢٥ م ثلاث مواد فى التفريق بالعيب هي:

مادة (٩) : " للزوجة أن تطب التفريق بينها وبين زوجها إذا وجدت به عيبا مستحكما لا يمكن البرء منه أو يمكن بعد زمن طويل ، ولا يمكنها المقام معه إلا بضرر كالجنون والجذام والبرص ، سواء أكان ذلك العيب بالزوج قبل العقد ولم تعلم به ، أم حدث بعد العقد ولم ترض به ، فإن تزوجته عالمة بالعيب أو حدث العيب بعد العقد ورضيت به صراحة أو دلالة بعد علمها فلا يجوز التفريق ".

مادة (١٠) : " الفرقة بالعيب طلاق بائن ".

مادة (١١):" يستعان بأهل الخبره فى العيوب التى يطلب فسخ عقد الزواج من أجلها٠(٧٣)

ومن خلال ماسبق من نصوص مواد القانون ١٩٢٠/٢٥م فى التفريق بالعيب مايلى:

أولا: القانون قصر حق طلب التفريق للعيب على الزوجة فقط دون الزوج، مستندا فى ذلك إلى مذهب الحنفية، والذي ذهب إلى: أنه ليس للرجل سوى الطلاق، لأنهم يقولون إن كل فرقة من جهه الرجل تعد طلاقا ومن جهه المرأه تعد فسخا ٠(٧٤)

وهذا دون بقية المذاهب الفقهية الأخرى من المالكية والشافعية والحنابلة والتى أثبتت للرجل الذي يجد بزوجته عيبا للخيار طلب التفريق (٧٥)

وكان من الأفضل لو أن القانون سار على ماذهب إليه جمهور الفقهاء من إعطاء حق التفريق للزوج، خاصة الحالات التى يصحبها تدليس من الزوجة بعيبها، لأن حمله فوق غبن التدليس غرم الالتزامات المالية الناشئة عن الطلاق، ومساواه للأفراد فى المراكز القانونية الواحدة أمام القانون والقضاء.

ثانيا: القانون جاء بعيوب عرفها بأوصافها دون حصر لها بعيوب بعينها، ودون ذكرها بمسمياتها وهذا الوصف يعتمد على ثلاث شرائط هى:

الشرط الأول: أن يكون العيب مستحكما لا يمكن البرء منه، أو يمكن لكن بعد زمن طويل، فإن كان يمكن البرء فإنه لايجوز لها طلب التفريق.

الشرط الثانى: ألا يكون المقام معها إلا بضرر، والضرر عام يشمل الضرر المادى والأدبي، ويختلف من شخص لأخر، ولكن يشترط أن يكون الضرر من الشدة بما لايستطاع معه دوام العشره بدون ضرر.

الشرط الثالث: ألا يثبت رضاها به مع العلم بذلك العيب، فإن كان العيب قائما وقت العقد وعلمت به عند إنشائه، فليس لها أن تطلب التفريق، وكذلك إن لم تعلم به وقت العقد ثم رضيت به بعد العلم صراحة أو دلالة فليس لها أن تطلب التفريق ٠(٧٦)

ثانيا: موقف النظام السعودى والقانون المصرى من الأمراض والعيوب الحديثة:

مع تطور الهندسة الوراثية وانتشار الإيدز لم تقصر الفرقة بين الزوجين على هذه الأمراض التى ذكرها الفقهاء قديما فى كتبهم، لأنه عندما تحدث الفقهاء عن الأمراض وتأثيرها فى العلاقة بين الزوجين لم يكن قد تم اكتشاف العديد من هذه الأمراض.

وفى العصر الحديث اكتشف الطب أمراضا كثيره عن طريق ـ الفحص الطبي قبل الزواج وغيره ـ والتى من الممكن أن تكون سببا فى الفرقة بين الزوجين إذا عدم معها تحقيق فوائد ومقاصد النكاح ، فالقاعده : أن كل مرض ـ قديم أو حديث ـ ينعدم معه تحقيق هذه المقاصد ثبت فيه الخيار للمتضرر من الزوجين ، تجنبا للضرر الواقع عليه ، ورفعا للعنت والمشقة التى قد تصيبه من جزاء هذا الضرر.

والضرر لايقتصر فقط على الزوجين بل قد يقع أيضا على ذريتهما، والذرية كما سبق مقصودة الحفظ والرعاية من الشارع الحكيم فهى من الكليات الخمس التى أوصى الشارع بحفظها، فمن الواجب إزالة الضرر الواقع عليها، وبالتالي إذا ثبت بالفحص الطبي قبل الزواج أن هنالك من الأمراض تكون سببا فى التفريق بين الزوجين حفاظا عليها٠(٧٧)

والفيصل فى ذلك هم أهل الطب من الثقة المتخصصين فى الكشف عن هذه الأمراض فى كل عصر من العصور فإن أثبتوا بما لايدع مجالا للشك أن هذا المرض من الخطورة بمكان على الشخص أو على ذريته القادمة، جرى مجرى الحكم عند أهل الشريعه والفقه من التفريق به بين الزوجين

ويتضح مما سبق:

أهمية الفحص الطبي قبل الزواج من هذه الأمراض للمقبلين على الزواج، وجواز فسخ النكاح قبل وبعد العقد من بعضها إذا تبين وجود المرض فى أحدهما، لأن هذه الأمراض من شأنها أن تدمر الصحة، وتبدد المال، وتنفي مقصود النكاح فى الإسلام من الدوام والرضا والسكينة النفسية بين الزوجين كما أن اكتشافها المبكر الفحص الطبي قبل الزواج يقى المجتمع من ذرية ضعيفة صحيا وبدنيا ويوفر عليه أموالا طائلة كان ينفقها فى علاج المرضى.

فإذا كان الفحص الطبي قبل الزواج شاملا للأمراض الجنسية المعدية المنتشره والأمراض الوراثية المحددة من قبل لجان طبية، والأمراض المنفرة والإعاقات الجسدية الخفية فإن الأثر القانونى المترتب على ذلك فى النظام السعودى والقانون المصرى يتضح فى النقاط التالية:

أولاً: إذا كانت النتيجة سلبية وتم تأكيد هذه النتيجة بالفحوص التأكيدية ينصح كلا الزوجين بعدم إتمام عقد الزواج بينهما فى حالة الأمراض الوراثية المتنحية، ويكون كلاهما على علم بعيوب الآخر فى حال بقية الأمراض.

ثانيا: لايتم منعهما من إتمام الزواج.

ثالثا: إذا أصر على الزواج رغم التقرير الطبي الذي فيه وصف لحالتيهما فيترتب على ذلك منع فسخ العقد لاحقا بسبب العيوب، لأن كليهما على علم بعيوب الآخر وزواجهما رغم ذلك يدل على الرضا بالعيب فليس لهما بعد ذلك حق الفسخ للعيب.

المبحث الخامس

تداعيات الفحص الطبي قبل الزواج على الحياة الخاصة

إن مشروعية الفحص الطبي قبل الزواج اقتضته حماية مصلحة الزوجين بصفه خاصة وحماية مصلحة الأسرة بصفه عامة، لما له من فوائد عديده لمنع انتشار الأمراض الوراثية والأمراض المعدية والتخلف العقلى والتخفيف من حدة التشوهات الخلقية والإعاقه وغيرها .....

ورغم الإيجابيات العديدة للفحص الطبي قبل الزواج، إلا أن له بعض السلبيات لايجوز إغفالها، نذكر من بينها الكشف عن معلومات طبية فى أحد الزوجين والذي قد يؤدى به إلى الإصابة بأمراض نفسية نتيجة الكشف عن سره الطبي والتعدى على خصوصيته، كما قد تحرم هذه الفحوصات الطبية البعض من فرصة الارتباط بزواج.

فقد يترتب على الفحص الطبي قبل الزواج عدم التحكم فى سرية نتائج الفحوصات، فتتسرب هذه المعلومات السرية وتسبب أضرارا جسيمة للزوج المريض، لأن إفشاء أسراره الشخصية قد يوثر عليه نفسيا ومعنويا وقد يؤثر على زواج باقي أفراد العائلة.

فحماية الحياة الخاصة للمخطوبين، يعنى عدم إفشاء معلومات تتعلق بالحالة الصحية لأحد المخطوبين أو لكليهما، عند قيامهما بالفحص الطبي قبل الزواج، كما يعنى ذلك عدم الاطلاع على ملفه الطبي من غير الأشخاص الموهلين بذلك.

ويعد إفشاء الأسرار الطبية من أبرز صور التعدى على حرمة الحياة الخاصة للأفراد، وتستمد أساسها من كرامة المريض وعزة نفسه.

فالسؤال المطروح هو: ماهي تداعيات الفحص الطبي على الحياة الخاصة؟ ومدى التزام الطبيب على السر الطبي بعدم إفشاء أسرار الزوج المريض؟

وللإجابة عن هذا السؤال سوف نتناول فى الفرع الأول: مفهوم الحق فى حرمة الحياة الخاصة، والحق فى حرمة الحياة الخاصة للمخطوبين فى حالة الفحص الطبي قبل الزواج

وفى الفرع الثانى: مفهوم السر الطبي والأساس القانونى لحماية الحياة الخاصة للزوجين.

الفرع الأول ـ مفهوم الحق فى الخصوصية وحدود حمايته فى الفحص الطبي قبل الزواج.

المطلب الأول: مفهوم الحق فى حرمة الحياة الخاصة

تعددت تعريفات الحياة الخاصة أو الخصوصية(٧٨)، فقيل بأنها " حق الإنسان فى أن يترك وشأنه، أو حقه فى أن يترك فى عزلته ٠(٧٩)

، أو أنها " حق االشخص فى أن يحتفظ بأسرار من المتعذر على العامة معرفتها إلا بإرادته، والتى تتعلق بصفه أساسية بحقوقه الشخصية " أو أنه كل مايدخل فى الحياة العامة للشخص أو أنه كل مايتعلق بالحياة العائلية وأوقات الفراغ والحالة الصحية ٠(٨٠) وبناء على هذا أن لكل شخص أن يقرر مايحتفظ به من المعلومات بعيدا عن علم الآخرين، ومالا يحتفظ به ويقرر نشره منها.

ويتسع هذا المفهوم ليشتمل كل مايتعلق بحياة الإنسان العائلية والمهنية وحالته الاجتماعية والصحية والاقتصادية وأماكن قضاء أوقات الفراغ كما أنها فكرة نسبية تتغير بتغير الزمن والمكان. فالفقه متردد بين التعريفات الإيجابية والسلبية وكذلك التعريفات الواسعه والضيقة، فمن الصعوبة، إن لم يكن من المستحيل، إيجاد فكرة قانونية عامة لمفهوم الحق فى حرمة الحياة الخاصة.

ويرى غالبية الفقه صعوبة حصر المجالات المختلفة لهذا الحق أو مفرداته لصعوبة التحديد بشكل دقيق بين الحياة الخاصة والحياة العامة، ومع ذلك حاول جانب من الفقه تقديم تعريف له.

فعرفه البعض بأنه:" تلك الأشياء والأمور المتعلقة بالإنسان ويحيطها هذا الأخير بستار من الكتمان٠(٨١)

وعرف البعض الآخر الحق فى الحياة الخاصة بأنه" حق الفرد فى حماية بعض مظاهر حياته الخاصة داخل مجتمعه ومنها بالذات المحافظة على السرية بما يصون سمعة الشخص ويصون معطيات الحياة التى يحرص على عدم تدخل الناس فيها ٠(٨٢)

ومن أشهر التعريفات الواردة من معهد القانون الأمريكى، الذي يعرف الخصوصية بأنه:" حق شخص فى ألاتصل أموره وأحواله إلى علم الغير، وألاتكون صورته عرضة لأنظار الجمهور ...(٨٣)

ويرى جانب آخر من الفقه:" أن الإنسان بحكم طبيعته له أسراره الشخصية، ومشاعره الذاتية، وخصائصه المتميزه، ولايمكن للإنسان أن يتمتع بهذه الملامح إلا فى مناخ يحفظها ويهيئ لها سبيل البقاء والحق فى حرمة الحياة الخاصة له وجهان متلازمان هما حرية حرمه الحياة الخاصة وسريتها (٨٤)

يتضح مما سبق أن هنالك ارتباطا وثيقا بين حرمة الحياة الخاصة والسرية، حيث إن حماية الحياة الخاصة لايمكن أن تتحقق إلا عن طريق السرية، وهي الوسيلة التى تضمن حماية حرمة الحياة الخاصة ضد تدخل الغير.

الحق فى حرمة الحياة الخاصة للمخطوبين فى حالة الفحص الطبي قبل الزواج.

يعتبر الحق فى الحياة الخاصة للمخطوبين من أهم مظاهر حرمة الحياة الخاصة، فقد استقر الفقه والقضاء، على أن الأمور العاطفية من خطبة والحياة الزوجية والطلاق وكل الأمور العائلية الأخرى، لايجوز الكشف عنها للناس.

كما استقر الفقه والقضاء على أن صحة الإنسان، وما قد يصيبه من أمراض يعتبر من أدق الأمور الخاصة، وبالتالي لايجوز الإفشاء بها، كما لايصح تصوير المريض أو نشر هذه الصور(٨٥)

وبما أن بحثنا يقتصر على تداعيات الفحص الطبي على الحياة الخاصة ، فإننا نجد من سلبيات الفحص الطبي قبل الزواج ، حالة اكتشاف مرض معين فى أى المخطوبين ، وإفشاء سر مرضه من قبل الطبيب أو مساعديه ، أو حتى من قبل العاملين فى مخابر التحاليل الطبية ، كما يمكن للزوج الآخر وأسرته نشر سر مرضه ، فهذا خطر يهدد الحياة الخاصة للزوج المريض ، ويسبب له الكآبة واليأس والإحباط الاجتماعي والأمراض النفسية الأخرى ، خاصة إذا أدى ذلك إلى حرمانه من فرصة الارتباط بزواج، وعزوف الناس عن التقدم للزواج بها (بالنسبة للمخطوبة) .

إن الطابع السري للحاية الخاصة، يعنى حجب مالا يحب الزوجان أن يطلع عليه الغير أو يصل إلى علمهم، حتى يستطيعا أن يخلدا إلى الراحة النفسية والذهنية إذا كان سرهما محفوظا، وإفشاء الأسرار الطبية على وجه الخصوص يعد من أبرز صور التعدى على حرمة الحياة الخاصة للزوج المريض.

ويقصد بالحياة الخاصة للزوج المريض، الأسرار المتعلقة بمرضه وبحالته الصحية بشكل عام وكل المعلومات التى يحصل عليها الطبيب، عند فحصه وتشخيصه له فهذه المعلومات قد يحرص الزوج المريض على ألا يطلع عليها الغير، ويلقي على الطبيب الالتزام بعدم إفشائها والحفاظ على خصوصية هذا المريض. ويشمل حماية الحياة الخاصة للمريض حقه فى احترام كرامته واعتباره وشرفه أثناء العلاج (٨٦)

كما يشمل حماية الحياة الخاصة للمريض، حماية البطاقات السرية ووثائق المرض الموجوده بحوزة الطبيب من الاطلاع من قبل الغير، وأن يلتزم الطبيب بأن يجعل هذه البطاقات والوثائق بعيده عن فضول الغير. ويشمل التزام الطبيب بسر المهنه كافة الوقائع والمعلومات التى تكون قد وصلت إلى علمه أثناء مباشرة مهنته، يتساوى فى هذا أن يدلى المريض لطبيبه بالسر أو أن يتوصل إلى السر عن طريق أحد أقرباء المريض أو قد يتوصل الطبيب إلى السر بنفسه ٠(٨٧)

المطلب: الثاني

مفهوم السر الطبي والأساس القانونى لحماية الحياة الخاصة للزوجين

الحفاظ على السر الطبي من الضمانات القانونية لإنجاح الفحص الطبي قبل الزواج، والسؤال الذي يطرح نفسه

ماذا يقصد بالسر؟ وماهو السر الطبي؟

أولا: معنى السر لغة:

مايكتم كالسريرة، والجمع أسرار وسرائر. (٨٨)

ثانيا: السر اصطلاحا:

السر هو مايكتمه الإنسان فى نفسه، أوهو مايكتمه ويخفيه المرء فى نفسه من الأمور التى عزم عليها.

كما قال الله عز وجل فى كتابة العزيز:" وإن تجهر بالقول فإنه يعلم السر وأخفى ٠(٨٩)

كما قال الرسول صلى الله علية وسلم:" استعينوا بقضاء حوائجكم بالكتمان فإن كل ذى نعمه محسود "

عرفه مجمع الفقه الإسلامي بأنه:" كل مايفضى به الإنسان إلى آخر مستكتما إياه قبل أو بعد، ويشمل ماحفت به قرائن دالة على طلب الكتمان إذا كان العرف يقضى بكتمانه كما يشمل عيوب الإنسان

وخصوصياته التى يكره أن يطلع عليها الناس ٠(٩٠)

ثالثا: السر الطبي:

عرفه جانب من الفقه بأنه: " كل مايصل إلى علم الطبيب من معلومات أيا كانت طبيعتها تتعلق بحالة المريض أو علاجه والظروف المحيطة بذلك سواء حصل عليها المريض نفسه أو علم بها أثناء أو بمناسبة أو بسبب ممارسته مهنته " ٠(٩١)

وعرفه جانب من الفقه بأنه:" هو كل ماتعرف عليه الطبيب أثناء، وبسبب ممارسته لمهنته الطبية، وبمناسبتها أيضا، وكذلك كل ما عهد به إليه المريض من معلومات أو خبر، وباح به له باعتباره

طبيبا وليس رجلا عاديا، ويقع على هذا الأخير الالتزام بكتمان هذا السر إلا فى الحالات التى يرخص له بالإفشاء إما اتفاقا أو قانونا ٠(٩٢)

لم يعرف المنظم السعودى والمشرع المصرى السر الطبي بل اكتفي بذكر طائفة من الأطباء والجراحين والصيادلة والقوابل وغيرهم المؤتمنين على أسرار مرضاهم، وترك ذلك للاجتهاد الفقهي والقضائى ٠

وتعد مهنه الطب من أهم المهن التى يلتزم ممارسوها بكتمان أسرار عملائهم، باعتبارها تتعلق بأدق تفاصيل الحياة الشخصية للمريض وتنعكس على أسرته وتتصل بسمعته ٠(٩٣)

والسرية من الضمانات القانونية لنجاح الفحص الطبي قبل الزواج

فمن أجل تشجيع الأشخاص المقبلين على الزواج، بالقيام بالفحص الطبي قبل الزواج نص القانون المصري والنظام السعودي على:

١ - أن الشهادة الطبية التى يقدمها الطبيب بمناسبة الفحص الطبي قبل الزواج ، ليست شهادة طبية عادية ، بل شهادة طبية وفق نموذج معين تعده الحكومة مسبقا ويسري على كافة الأشخاص المعنيين .

٢ - يجب على الطبيب ، وعلى أصحاب المهن الطبية المساعدة ، مثل الممرضين والعاملين فى مخابر التحاليل الطبية والأشعة وغيرهم ....، يجب الاحتفاظ بالأسرار الطبية .

٣ – الأسرار التى يطلع عليها الطبيب أثناء الفحص الطبي للمقبلين على الزواج كالأمراض المعدية أو الوراثية، قد تكون مما لايتعلق بالمريض ولكن يكتشفها الطبيب أثناء حديثه مع المريض، كالأسرار العائلية، هذه الأسرار جميعها على الطبيب وكل من يساعده من أصحاب المهن الطبيبة المساعدة، أن يحافظوا عليه (٩٤)

تطبيقا للالتزام بالسر المهني، يجب عدم إفشاء المعلومات التى تصل إلى علمهم بمناسبة وظيفتهم أوبسببها تتعلق بالحياة الخاصة للمخطوبين المقبلين على الزواج.

يجب التاكيد فى النموذج المتضمن الشهادة الطبية قبل الزواج، ضروره المحافظة على المعلومات التى تصل إلى علم الطرف الأخر وعدم إفشائها للغير دون مبرر قانوني:

وأعدت لجنة الفحص الطبي قبل الزواج، نموذجا للمقبلين على الزواج، الخاضعين لإجراء ات الفحص الطبي، حيث يوقع الزوجان على هذا النموذج المتضمن ضرورة المحافظة على المعلومات التى تصل إلى علمه عن الطرف الآخر، وعدم إفشائها للغير دون سبب قانونى.

وأقر مجلس الوزراء السعودى بجدة، يوم الاثنين ٤ محرم ١٤٢٣ (قرار رقم (٥) بشأن تطبيق الضوابط الصحية للزواج ، تنظيما لفحوص ماقبل الزواج ، وشدد مجلس الوزراءعلى أهمية توخي السرية التامة لتوثيق المعلومات ، حفظها وتداولها . (٩٥)

وأوصى المجتمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي فى دورته ١٧ المنعقدة بمكة المكرمة، فى الفترة من ١٣ إلى ٢٠٠٣/١٢/١٧ م الحكومات الإسلامية، بأهمية الفحوص الطبية قبل الزواج والتشجيع على إجرائها وجعلها سرية لاتفشى إلا لأصحابها المباشرين.

الأساس القانونى لحماية الحياة الخاصة للزوجين:

يعتبر الحق فى حماية الحياة الخاصة أحد حقوق الإنسان الأساسية ، وبالتالي نجد مصادر حمايتة فى النصوص والوثائق التى تعالج مسائل حقوق الإنسان بشكل عام دولية كانت أو وطنية وبالنسبة لموضوع حماية الحياة الخاصة للمخطوبين ، وبالأخص تطبيق مبدأ السرية عند الفحص الطبي قبل الزواج ، نجد أساسه فى النصوص المتعلقة باحترام مبدأ السرية المهنية والطبية ، حيث يلتزم الطبيب ومساعدوه بعدم إفشاء السر الطبي فى غير الحالات التى يوجب عليه القانون صراحة إفشاءها ، كما يلتزم كذلك الغير بعدم البوح بأسرار الزوج المريض وتنص العديد من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان على حق حماية حرمة الحياة الخاصة منها :

- المادة ١٢ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ الصادر عن الأمم المتحدة، تنص على مايلي:" لايتعرض أحد لتدخل تعسفي فى حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات على شرفه وسمعته، ولكل شخص الحق فى حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات٠(٩٦)

ح- الفقره الأولى من المادة ١٧ من المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ تنص على مايلي :" لايجوز تعريض أى شخص ، على نحو تعسفي أو غير قانونى ، لتدخل فى خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته ، ولا لأى حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته ٠(٩٧)

ـ المادة ٨ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، التى وقعت فى روما فى ٤ نوفمبير ١٩٥٠ تنص على مايلي:" لكل إنسان حق احترام حياته الخاصة والعائلية ومسكنة ومراسلاته ....(٩٨)

ـالمادة ٤ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان التى تم عقدها عام ١٩٦٩ والتى دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٧٨ تنص على مايلي:" لكل إنسان الحق أن تكون حياته محترمة، هذا الحق يحيمة القانون وبشكل عام منذ لحظة الحمل، ولايجوز أن يحرم أحد من حياته بصورة تعسفية ٠(٩٩)

والمدونة الدولية لأخلاقيات الطب، المصادق عليها من قبل الجمعية الطبية العالمية عام ١٩٤٩م المعدلة، جاءت تحت عنوان: واجبات الأطباء تجاه المرضى " ورد على أنه يلتزم الأطباء بالمحافظة على السر الطبي.

ونص الدستور الإسلامي العالمي للأخلاقيات الطبية والصحية، فى دورته الثانية والخمسين المورخ فى سبتمبر ٢٠٠٥ من أهم ما جاء فيه أن الإنسان مكرم، ويقتضي تكريمه احترام شخصيته واحترام خصوصياته وأسراره ٠(١٠٠)

أما بالنسبة للوضع فى مصر ، فلقد اعترف المشرع الدستورى فى المادة (٤٥) بأن لحياة المواطنين حرمة يحميها القانون " وقد وجه ذلك انتباه المشرع العادى ، الذى تدخل بدوره فجرم فى قانون العقوبات الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة للمواطنين فى المادة ٣٠٩ مكرر و٣٠٩ مكرر (أ) من القانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ م ولكنة لم ينص صراحة على اعتبار الحياة الخاصة حقا شخصيا ، أما فى القانون المدنى فقد نص المشروع فى المادة (٥٠) على أن " لكل من وقع عليه اعتداء غير مشروع ، فى حق من الحقوق الملازمة لشخصيته ، أن يطلب وقف الاعتداء مع التعويض عما يكون قد لحقه من ضرر" وعلى ذلك فالقانون المصرى يعرف من خلال القانون المدنى النظرية العامة لحقوق الشخص ويقر طائفة من الحقوق تسمى الحقوق الملازمة لصفة الإنسان ، وكل حق يدخل فى هذه الطائفة يعتبر حقا بمعنى الكلمة بما فى ذلك حرمة الحياة الخاصة ، ويؤيد ذلك تجريم المشرع للشخص بسلطة وقف الاعتداء وما تستلزمه من مكنة الاعتراض مسبقا لمنع أو وقف الاعتداء٠(١٠١)

ونخلص مما سبق إلى أن الحق فى الحياة الخاصة هو حق من الحقوق الملاصقة للشخصية يكون للشخص بمقتضاه أن يدفع ويمنع وقوع أى مساس أو اعتداء على حياته الخاصة، فإن وقع هذا المساس بالفعل فيكون من حقه الحصول على تعويض، كل ذلك يتم دون حاجة لإثبات الخطأ أو الضرر أو العلاقة بينهما وتكون وسيلته إلى ذلك هى الدعوى القضائية.

الخاتمة وأهم النتائج:

أن الفحص الطبى قبل الزواج قضية شائكة، لها أبعاد متباينة، فقد تكون سببا في نجاح العلاقة الزوجية وتقويتها، ويمكن أن يؤدى دوراً مؤثراً في اتخاذ القرار الصعب بالانفصال والرحيل.

وبناء على هذا، فإن الفحوصات والإجراءات الطبية اللازمة لكل من الخاطبين قبل الزواج ستصطدم بكثير من العراقيل والمعوقات من عادات وتقاليد اجتماعية.

ويمكن أن نخلص من هذا البحث بالنتائج التالية:

١. أن الثقافة السائدة في المجتمع السعودى لها اليد العليا في جانب لا يمكن إهماله في حياتهم، وهو قبول النتائج المتعلقة بالفحص الطبى قبل الزواج أو رفضها، وعليه يجب أن يجتهد بالأخذ بالأسباب، لأن الله ماقدر مرضا ولا وباء إلا قدر له الشفاء والبرء من هذا المرض.
٢. يجب أن يجتمع كل من علماء الدين والمشايخ وذوي الاختصاص لتحديد وقت إجراء الفحص الطبى قبل الزواج ونقترح أن يكون بعد العزم على النكاح وقبل إعلان وإشهار الخطبة، والحكمة في ذلك أنه بعد الخطبة قد يفضي الحال إلى الترك، كما لو ظهر أن أحدهما معيب، أو يحمل مرضا وراثيا ينتقل إلى الذرية، أو معديا ينتقل عبر الجماع، وفى ذلك مشقة عليهما، وفضح لأمرهما وهذا لايصح.
٣. أثبتت الدراسات الوراثية الحديثة أن تكرار الزواج بين الأقارب يزيد من فرص انتقال الأمراض الوراثية وتفشيها في العائلةلأن احتمال كون كل من الزوجين حاملا للجين المعتل نفسه يكون أكبرمن زواج الأقارب، لأن الجينات تكون متشابهه بين أبناء العم والخال، وهذا يؤكد على أهمية نشر الثقافة الطبية، لمعرفة الآثار السلبية الخطيرة للأمراض الوراثية.
٤. أن ما أخذ به القانون المصري فى تعديله الجديد من جعل الفحص الطبي للراغبين فى الزواج شرطاً لتوثيق عقد الزواج، وذلك فى المادة الخامسة من القانون رقم (١٢٦) لسنة ٢٠٠٨ ، به قصور ويحتاج إلى تعديل ، لأنه لم ينص على تحمل الدولة لتكاليف تلك الفحوص ، ولم ينص على إنشاء هيئات لرقابة الفحص ويحافظ على سرية نتائجها ويحول دون التزويد ولقد أحسن المنظم السعودي بأن جعل تكاليف هذه الفحوصات تتحملها الدوله ،ووضع عقوبات صارمة ومحددة على عمليات التزوير والتلاعب فى نتائج الفحوصات .
٥. يجب على وزارة الصحة السعودية والمصرية أن تحدد الأمراض المعدية والوراثية الخطيرة والمشهورة والمنتشرة في المجتمع، والتى تؤثر على صحة الفرد والمجتمع، لتكون نواة للفحص الطبى قبل الزواج للمقبلين عليه، حتى تتم وتعم الفائدة والمصلحة المرجوة من إجراء الفحص، ونقترح إضافة فحص تعاطى المخدرات بأنواعها للمقبلين على الزواج، لما لها من آثار سلبية على الحياة الزوجية .
٦. يجب التركيز على إبراز أهمية الفحص الطبى قبل الزواج من الناحية الطبية والشرعية والاجتماعية والاقتصادية وذلك من خلال برامج التثقيف المختلفة التى يجب أن تشمل المدارس والكليات والجامعات والنوادى والجمعيات والاتحادات، ومن خلال وسائل الإعلام المختلفة.
٧. يجب على الجامعات والكليات بصفة عامة أن تقرر دراسات مبرمجة ومكثفة حول الثقافة الطبية لأن الطالب الجامعى كفيل بأن يتخرج إلى المجتمع بدراسة مرتكزة على قواعد وأسس صحيحة والفحوصات الطبية قبل الزواج تتناسب مع الطالب الجامعى والمرحلة الجامعية.

.٨

المصادر والمراجع :

[١]ـ سورة الروم، الآية ٢١

[٢]ـ نصت المادة الخامسة من القانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ م الخاص بتعديل بعض أحكام قانون الطفل على الآتي: " ..... يشترط للتوثيق أن يتم الفحص الطبي للراغبين في الزواج للتحقق من خلوهم من الأمراض التى تؤثر على حياة أو صحة كل منهما أو على الزواج للتحقق من خلوها من الأمراض التى تؤثر على حياة "، راجع د / ناصر أحمد النشوى، موقف الشريعة الإسلامية من التعديلات القانونية الجديدة الخاصة بحقوق الأولاد، القاهرة، ٢٠٠٨ م، ص٣٥، ومابعدها.

٣ - ابن منظور: لسان العرب، ٦٣/٧) مادة(فحص) القاموس المحيط، الفيروز، باب الصاد، فصل الفاء، ص٦٥٢، المعجم الوسيط، مجموعة مؤلفين، (٦٧٥/٢)، مادة (فحص).

٤ - ابن منظور: لسان العرب، (٥٥٣/١) مادة(طبب) القاموس المحيط ، الفيروزابادى ،باب الباء، فصل الطاء،ص ١٠٨،

٥-: بحث منشورفي دورية علمية الفحص الطبي قبل الزواج من منظور الفقة الإسلامي، ضمن بحوث الدورة العادية الثالثة عشرة للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، لندن في الفترة من ٢٠ -٢٣ جمادى الأولى ١٤٢٥ هـ، ٧-١٠ يونيو ٢٠٠٤ مـ، ص٤

٦- المرجع السابق، ص ٥

٧- د.أبو كيلة، عبدالفتاح أحمد (٢٠١٢م) الفحص الطبي قبل الزواج والأحكام الفقهية المتعلقة به، مكتبة الوفاء القانونية ، ، صـ ١٣٠

٨ - د . عثمان ، محمد رأفت (٢٠٠٩م).قضايا فقهية ، مكتبة وهبة ، القاهره ، ، صـ ٤٤٣

٩- راجع موقع وزارة الصحة السعودية http://www.moh.gov.sa

١٠ - د . عضيبات، صفوان محمد (٢٠٠٠ م) ، الفحص الطبي قبل الزواج ، دراسة تشريعية قانونية ، عمان ، الأردن ، ط١ ، ، ص ٥٦ – ٥٧

١١-الجينات تعنى الأصل أو النوع أو النسل، واستعملت للدلاله على حاملات الصفات الوراثية، وعرفها علماء الوراثة بأنها: الوحدات الافتراضية الأساسية للوراثة التى تنتقل من الأصول إلى الفروع للمزيد راجع: د. الشويرخ، **سعد بن عبدالعزيز(٢٠٠٧ مـ). أحكام الهندسة الوراثية. دار كنوز إشبيلية للنشر والتوزيع. االرياض، ص٣٩**، ص٤٠ ١٢- المرجع السابق ص ٨٥

١٣-د. الاكشة، جمال مهدى (٢٠١٢ مـ). موقف الشريعة الإسلامية من التعديل الجديد والخاص بإلزام الزوجين بالفحص الطبي قبل الزواج، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ص ٦٧ – ٦٨

١٤- د. كنعان محمد أحمد (٢٠٠٠ م)، الموسوعه الطبية، دار النقاش، الطبعة الأولى، صـ ٧٠١ وأنواع الفحص الطبي في مصر طبقا لقرار وزير الصحة والسكان رقم ٣٣٨ لسنة ٢٠٠٨ – صورة دم لتشخيص أمراض فقر الدم مع تحديد نوع الهيموجلوبين

التعرف على كمية الأجسام المضادة للحصبة الألمانية مع إعطاء التطعيم

الكشف عن التهاب الكبد بالفيرس (ب) والنصح بإعطاء اللقاح

الكشف عن مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) في بعض الحالات وبإقرار الكشف عن بعض الأمراض الجنسية مثل الزهرى والسيلان في حالات مختارة

فحص خلايا عنق الرحم لمن سبق لهن الزواج أو المتزوجات

فحص الثدى مع عمل أشعة لحالات مختارة

فحص اختيارى لمرض السل

فحص انتقائى لطفيل التوكسوبلازما

فحص لحالات مختارة للكشف عن فيروسات معينة

فحوص للكروموسومات عند الضرورة
فحص للسائل المنوى للزوج وعمل مزرعة
فحص بعض الهرمونات إذا وجد مايستدعى
١٥-راجع الموقع http://www.saffar.org/?act=artc&id=٩٥٣
١٦ - راجع موقع جريدة الرياض اليومية العدد ١٦٠٨٧ بتاريخ : ١٠ / يوليو / ٢٠١٢
www.Alriyadh.com
١٧ –د . الاكشة ، جمال: مرجع سابق ، صـ ٨٧ ومابعدها
١٨ – د. الأشقر، أسامة عمر، (٢٠٠٠م) مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق : دار النفائس للنشر والتوزيع ، الأردن ، -، ص ٨٤-٨٥
١٩ - على ، محمد على (٢٠٠٧ م): إفشاء السر الطبي وأثره في الفقه الإسلامي ، دار الفكر الجامعي بالإسكندرية ، ط١ ، ص ٢١٣-٢١٤
٢٠- المرجع السابق ، ص ٢١٣-٢١٤
٢١-د. النشوى، ناصر(٢٠١٠م): بحث، حكم التداوي في الإسلام، كلية الشريعة والقانون، طنطا، ص٨٩
٢٢ - السابق ص ٨٩-٩٠ ، عبدالفتاح أبو كيلة ، مرجع سابق ، ص ١٩٩
٢٣ - المرجع – د. الأشقر، أسامة عمر، المرجع السابق، ص ٨٥
٢٤ – د. الاكشة، جمال مهدى: المرجع السابق، ص ٩١
٢٥ – د. أبو كيلة ،عبدالفتاح ، المرجع السابق ، ص ١٩٨
٢٦-د. الاكشة، جمال مهدى: المرجع السابق، ص ٩١
٢٧ -بو حالة، الطيب:(٢٠١٠ م) الفحوصات الطبية قبل الزواج، دار الفكر والقانون، ص ٦٩
٢٨-راجع موقع وزارة الصحة السعودى:
www.moh.gov.sa/html/pre-tests.html
٢٩-راجع الموقع السابق www.moh.gov.sa/html/pre-tests.html
٣٠ – د . ابو كيلة، عبد الفتاح. الفحص الطبى قبل الزواج، مرجع سابق، صـ٢٠٥. صـ ٢٠٦
٣١-راجع موقع وزارة الصحة السعودى Http./www.mov.gov.sa

٣٢-صدرت فتوى عن كبار هيئة العلماء في المملكة تحرم الزواج بمريض الإيدز (إنه لايجوز زواج مرضى الإيدز، لأنه من قواعد الشريعة أن لا ضرر ولا ضرار، ولا يجوز لإنسان أن يتسبب في مرض الآخرين. وإذا ثبت أن الشخص مريض سواء بمرض الإيدز، فلا يمكن من الزواج ويمنع منعا باتا منه حتى لا يتعدى الضرر، وتدل النصوص الشرعية من الكتاب والسنة، أنه لايجوز أن يعرض الإنسان نفسه للهلاك، حيث يقول سبحانه وتعالى :(ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) وقامت وزارة الصحة بتطبيق هذه الفتوى للمزيد راجع
http://www.alriyadh.com/٣٤٢٠٩١
٣٣ - راجع الموقع www.Arabic.arabianbusiness.com
٣٤- قررت وزاره الصحة المصرية رفع تكلفة استخراج شهادة توثيق الزواج مبلغ ٨٠ جنيها ، لصالح صندوق تحسين الخدمة فى الجهة التى تقوم بالفحص ، على أن يزيد هذا المبلغ بنسبة ١٠ % سنويا ، ووجهت الوزاره مخاطبات إلى مديري مديرية الشوؤن الصحية بالمحافظات ، تفيد بعدم التصرف فى المبالغ المحصلة لحين الموافاة بكيفية توزيعها ، مع الالتزام باستخراج الشهادة من أماكن محددة ثم تدريب العاميلن بها على خطوات استخراج الشهادة (جريدة المصرى اليوم - عدد الجمعة الموافق ١٩ من نوفمبر ٢٠١٠ م - العدد رقم ٢٣٥٠) ، وقد قضت محكمة القضاء الإدارى موخرا بإلغاء رسوم الفحص الطبي قبل الزواج ، بناء على دعوى رفعها أحد المواطنين ، وذلك لأنها رسوم غالية الثمن وتمثل عبئا على ميزانية المواطنين (اليو السابع - بتاريخ ٢٠١١/٩/٤ م)
٣٥-د. النشوى، ناصر أحمد: مرجع سابق، ص ٣٥

٣٦-الاكشة، جمال مهدى، مرجع سابق، ص١٩٦
٣٧- د. الحازمي، محسن بن على.(١٤٢٦ هـ) بحث أمراض الدم الوراثية ، بحث منشور في مجمع الفقه الاسلامي ، السنة الثامنة عشرة ، العدد العشرين سنة ، ص : ٢٩٦
٣٨- د. الشويرخ، سعد،المرجع السابق أحكام الهندسة الوراثية . ص :٩٦
٣٩- د. غنيم ،كارم السيد.(د.ت) الاستنساخ والإنجاب بين تجريب العلماء وتشريع السماء ، القاهرة ، د.ت ، ص : ٣٥٣
٤٠- د. الاكشة ،جمال محمود (٢٠٠٨م). موقف الشريعة الاسلامية من التعديل الجديد الوارد بالقانون رقم ١٢٦ سنة والخاص بإلزام الزوجين بالفحص الطبي، جامعة الأزهر، الطبعة الأولي ٢٠١٢، ص: ١٣٧
٤١- د. بوحالة ،الطبيب. المرجع السابق، ص: ١٠٢
٤٢- د. نجم ، سالم.(١٤١٩ هـ) زواج الأقارب إيجابياته وسلبياته مجلة مجمع الإسلامي . السنة التاسعة. العدد الحادى عشر.
٤٣-د. الشويرخ، سعد. أحكام الهندسة الوراثية، المرجع السابق، ص: ١٠٠

٤٤-د. عضيبات، صفوان محمد. المرجع السابق، ص :٦١

٤٥- حديث متفق علية ، رواه البخارى ، الجامع الصحيح ، ج٥ ، ص ٢١٦٣ برقم ٥٣٩٧ ، ومسلم ، الجامع الصحيح ، ج٤ ، ص ١٧٤٠ ، برقم ٢٢١٩ ، وابن حبان ، ج٧ ، ٢١٨ برقم ٢٩٥٣

٤٦-موقع وزارة الصحة السعودية، http:/www.mov.gov.sa/
٤٧د. الاكشة، جمال المهدى. الشريعة الإسلامية من التعديل الجديد، مرجع سابق، ص ٩٤.
٤٨د. الشويرخ، سعد. أحكام الهندسة الوراثية، مرجع سابق، ص ٩٢

٤٩-د. الغضيبات، صفوان محمد. الفحص الطبى قبل الزواج. المرا جع السابقة. ص٦٢
٥٠- راجع موقع http :// www.moh.gov.sa/
٥١-د. غازي، ياسين محمد (٢٠٠١م) بحث منشور، شروط الفحص الطبي من منظور شرعي، مجلة جامعة دمشق، مجلد١٧، ص٢٨٦
٥٢-- د. ابوكيلة، عبد الفتاح أحمد، المرجع السابق، ص ١٩٣-١٩٤
٥٣ – النووي ، متن المنهاج ، ١٢٦/٣ ، والشيزارى ، المهذب ٣٥/٢
٥٤ -ابن قدامه، عبد الله بن أحمد المقدسي (١٤٠٥ هـ). المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل، دار الفكر، بيروت الطبعة الأولى، ٤٦٠/٧
٥٥-د. عبد القادر، بن داود(د.ت). الوجيز في شرح قانون الأسره الجزائري الجديد، دار هومة، الجزائر، ص ١٣،١٤
٥٦- راجع مجموعه النظم ، قسم القضاء ، طبع معهد الإدارة العامة بالرياض ، ص ١١
٥٧د. الزجيلي، وهبه(١٩٨٩م): الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر دمشق، ص٥١٤
٥٨-المبسوط للسرخسى(٩٧/٥)، بدائع الصنائع للكاساني (٣٢٧/٢).
٥٩-المنتقى شرح الموطأ للباجي، حاشية الدسوقى (٢٧٧/٢_٢٧٨).
٦٠-كتاب الأم، للشافعى (٢٧٨/٨)، حاشيتا قليوبى وعميرة (٢٦٢/٣)
٦١-المغنى لابن قدامة (٧/ ٥٧٩)، كشاف القناع للبهوتى (٥/ ١٠٩).
٦٢-د. الزحيلى، وهبه: الفقه الإسلامي وأدلته، مرجع سابق، ص ٧١٥
٦٣-المبسوط للسرخسى (٩٥/٥).
٦٤-حاشية الدسوقى (٢/ ٢٧٨).
٦٥-بدائع الصنائع للكاسانى (٢٣٦/٢).
٦٦-د. ابو كيلة، عبد الفتاح: المرجع السابق، ص ٤٩٥، وما بعدها.

٦٧-د. البكري، محمد عزمي (١٩٦٩م) ط٥، موسوعة الفقه والقضاءفي الأحوال الشخصية، دار محمود للنشر والتوزريع، القاهرة، ص
٦٨- د. البكرى، محمد عزمى، المرجع الساب ، ص٢٩٣ ، ومابعدها
٦٩- المرجع السابق ص٢٩٦
٧٠- د. طلبة ، أنور مجموعه المبادئ القانونية التى قررتها محكمه النقض منذ إنشائها سنة ١٩٣١ م وحتى سنة ١٩٩٦ م – د.أنور طلبة ٢٤٦/٢
٧١- المرجع السابق ، ٢٤٦/٧ – ٢٤٧
٧٢- د. أبو كيلة، عبدالفتاح: المرجع السابق، ص ٤٩٩
٧٣ -د. أبو كيلة، عبدالفتاح: المرجع السابق، ص٥٠٠
٧٤ د. البكرى، عزمي محمد مرع سابق -ص ٣٠٧ ومابعدها
٧٥ – الأصبحي ، مالك بن أنس (د.ت)،المدونة الكبرى - (١٤٢/٢) - رواية سحنون عن عبدالرحمن بن القاسم - دار الكتب العلمية - بيروت
٧٦-د. البكرى، محمد عزمى: موسوعه الفقه والقضاء، المرجع السابق، ص٣٠٨
٧٧-د.أبو كيلة، عبد الفتاح، المرجع السابق، ص٤٣٠وما بعدها.
٧٨-ويطلق عليه أيضا الحق فى حرمة الحياة الخاصة Droit a l'inviolabilite de la vie priveeأو الحق فى السرية Droit Au Secret أو الحق فى السكينة La Droit a tranquilite أو الحق فى الألفة Droit a I'intimite
٧٩-د. حلمي، السيد أحمد، (١٩٨٣ م) رسالة دكتور الحماية الجنائية لحق الإنسان فى حياته الخاصة، كلية الحقوق جامعة المنصورة، ص ٥
٨٠-د. الأهوانى، حسام الدين كامل (١٩٧٨ م)، الحق فى احترام الحياة الخاصة (الحق فى الخصوصية)، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية ص ٨٣
٨١ – د. العبيدي، أسامة بن غانم (٢٠٠٨ م)، بحث منشور،" حماية الحق فى الحياة الخاصة فى مواجهه جرائم الحاسب الآلى والانترنت "، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، عدد خاص، السنة ٢٣، المجلد ٢٣، العدد ٤٦ جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص٥٤
٨٢-د. فهمي، خالد مصطفي (٢٠٠٨ م)، المسوولية المدنية للصحفي، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي الاسكندرية، ص٢٠٨
٨٣-د. الاهوانى، حسام الدين كامل، المرجع السابق ص
٨٤ – د . سرور، أحمد فتحى (١٩٧٦ م)، الحماية الجنائية للحق فى الحياة الخاصة، دار النهضة لعربية، القاهره، ص٥٤
٨٥ - المرجع السابق ، ص٥٦
٨٦ - د. سامية ، كمال(٢٠١٥ م) بحث تداعيات الفحص الطبي قبل الزواج على الحياة الخاصة ورقة عمل مقدمة إلى اليوم الدراسى حول الفحص الطبي قبل الزواج ، جامعة عبدالرحمن بجاية الجزائر ، ص٨
٨٧ - المرجع السابق ص٩
٨٨-الرازى، مختار الصحاح ص ٢٨٥، المعجم الوجيز ص ٣٠٨ - مادة (س . ت. ر)
٨٩ - سورة طه الآية ٧
٩٠– د . أحمد ،على محمد (٢٠٠٨ م)، إفشاء السر الطبي وأثره فى الفقه الإسلامي ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، ص ١٣
٩١-د. القبلاوى، محمود، (٢٠٠٤ م) المسئولية الجنائية للطبيب " دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ص٥٨
٩٢--د. سامية، كمال، المرجع السابق، ص١٠
٩٣-- السر الذى يجب المحافظة عليه ويحرم إفشاؤه يجب أن يتوافر فيه شرطان هما: الشرط الأول: يجب أن يكون سار: بحيث ينحصر نطاق العلم به فى شخص واحد او عدد قليل من الأشخاص لإقلال بقدر الإمكان من عدد من يعرفون السر الشرط الثانى: السر الذى يحرم إفشاؤه هو ذلك السر الذى يترتب عليه

ضرر بصاحبة ويستوى ان يكون حصول هذا الضرر مؤكدا او محتملا والسر المهنى يقتضى ارتباط الواقعه السرية بالمهنة أو الوظيفة فإذا كان المهنى قد اطلع على اسرار الغير بصفته الشخصية فإنه لايعد مؤتمنا على الأسرار ، كما يجب عدم شيوع الواقعة السرية للكافة ، وأن يتعلق السر بواقعة ذات دلالة ، ولصاحبها مصلحة فى الكتمان

٩٤-المجلس الأعلى للصحة، " السرية والضمانات القانونية، الموقع الالكترونى:
https://www.sch.gov.qa/health-services-ar/services-to-public-ar/premarital-test-ar/confidentiality-ar

٩٥ – أقر مجلس الوزراة السعودى رقم ٣ بتاريخ ١٤٢٤/١١/٧ه، المتعلق بالفحص الإلزامي قبل الزواج بدءا من ١٤٢٥/١/١، والذي نص على مايلي:" وافق مجلس الوزراء على ماعرضه وزير العدل بشأن الفحص الطبي الذي يجرى قبل الزواج تطبيقا لقرار مجلس الوزراء رقم ٥ بتاريخ ١٤٢٣/١/٤، وذلك بتطبيق الضوابط القانونية للزواج على جميع السعوديين وإلزام طرفي العقد بإحضار شهادة الفحص الطبي قبل إجراء عقد النكاح ويكون تطبيق ذلك ابتداء من شهر محرم عام ١٤٢٥، مع عدم إلزام أى من طرفي العقد بنتائج الفحص الطبي متى شاء ذلك "

د. محسن على فارس الحازمى، " الأمراض الوراثية "، أستاذ الكيمياء الحيوية الطبية والوراثة البشرية، مدير المركز التعاونى لمنظمة الصحة العالمية للأمراض الوراثية، الموقع الالكترونى
http://www.manqol.com/topic/search/advanced.aspx

راجع كذلك: منتدى الساحل الشرقي،" قرار من مجلس الوزارة ... الفحص الطبي قبل الزواج " الموقع الالكترونى:
http://saihat.net/vb/showthread.php?t=٤٢٣٨

٩٦ - الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحده باللغة العربية :
الموقع الالكترونى:http://www.un.org/ar/documents/udhr/

٩٧ - المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، جامعه منيسوتا ، مكتبة حقوق الانسان باللغة العربية ، الموقع الإلكترونى :
https://www١.umn.edu/humanrts/arabic/humanrts.html

٩٨ - الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ، جامعه منيسوتا ، مكتبة حقوق الإنسان باللغة العربية ، الموقع الإلكترونى :
https://www١.umn.edu/humanrts/arabic/euhrcom.html

٩٩-الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، جامعه منيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان باللغة العربية، الموقع الإلكترونى
https://www١.umn.edu/humanrts/arabic/euhrcom.html:

١٠٠- وقد سبقت الشريعة الإسلامية غيرها من الشرائع والنظم فى هذا المضمار فوضعت نظاما فريدا فى مجال حماية حياة الخاصة للإنسان وحرصت على أن تصون كرامته وحرمته ليس فى مواجهه المجتمع والآخرين فحسب بل أيضا حتى مواجهة أهلة وذويه وأولاده وخدمه ، فهى أولا تحظر بنص قرآنى صريح التجسس والاغتياب " ياأيها الذين امنوا اجتنبوا كثيرا من الظن إن بعض الظن اثم ولا تجسسوا ولايغتب بعضكم بعضا " (اية ١٢ من سورة الحجرات) وهى ثانيا تجعل للمسكن حرمة وتمنع دخوله بدون إذن "ياأيها الذين آمنوا لاتدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأذنوا وتسلموا على أهلها "(اية ٢٧ من سوره النور) وهى بذلك ترسى أدب الاستئذان وأدب الدخول إلى المساكن ، وهى ثالثا تمنع تتبع العورات ، ففيما روى عن الرسول الله صلى الله عليه وسلم " لاتؤذوا المسلمين ولا تعيروهم ولا تتبعوا عوراتهم ، فإن من يتبع عوره أخية يتبع الله عورته " وعنه أيضا " من ستر مسلما ستره الله يوم القايمة " بل وتأمر كل مسلم بغض البصر وكف الأذى ورد السلام والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وحرصا منها فى حماية الإن سان حتى فى بيته من المخالطين له شرعت الاستئذان الخاص على أهل الشخص وذوية وأولاده دون البلوغ ، وخدمه الذين يعيشون معه وذلك فى قوله تعالى " ياأيها الذين امنوا ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاثة مرات ، من قبل صلاة الفجر وحين تضعون ثيابكم من الظهيرة ، ومن بعد صلاة العشاء ثلاث عورات لكم ليس عليكم ولا عليهم جناح بعدهن طوافون عليكم بعضكم على بعض كذلك يبين الله لكم الآيات والله عليم حكيم " (اية ٥٨ من سوره النور)

١٠١ – د. الأهواني ، حسام الدين:المرجع السابق ص١٩٧٨ ، ص٨٣ ، د. الجندى ،حسن(١٩٩٣م)ضمانات الحياة الخاصة فى الاسلام ، دار النهضة العربية ، القاهره ،ص٥٣